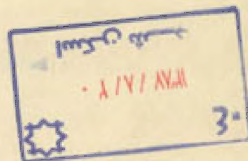


۷۱/۱/۹

بازدید شد
۱۳۸۴



۸۷۱۶

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: روضه الطوبی فی شرح حدیث النواذیه الصمدیه	
مؤلف: شیخ عبدالعظیم التبریزی الکرمزدی قزوینی	
شماره ثبت کتاب	۷۹۰۴۲
موضوع	۹۶۶۵
	۱۱۶۴۱

کتابخانه	خطی
مجلس شورای اسلامی	
۹۶۶۵	

۲۱/۱/۲۹

بازدید شد
۱۳۸۴



کتابخانه
۸/۹/۸۸
۳۰

۲۸۷۱۶

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: روضه العظیم فی شرح حدائق النوازل العبدیه	شماره ثبت کتاب
مؤلف: شیخ عبدالعظیم البربریزی الکریمی قزوینی	۷۹۰۴۲
موضوع	۱۱۶۴۱
شماره قفسه: ۹۵۶۵	

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۹۶۶۵



✓
~~10~~

10

11

10
بازرسی شد
9-37

کتابخانه
9871

5



هو المعين ويثبت عين

هذا كتاب روضة العلوية في شرح حقائق القوائد الصمدية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ولعنة الله على
اعدائهم اجمعين وبعد فلما كانت القوائد الصمدية متضمنة للقوائد
القوية في علم العميد ^{الشيخ} محمد علي الطائفة المحمدية في صنعة الادب والكرام
كانت كقواعد هاجلية عن المذاهب مع ما فيها من الابهام والاعمال والاشياء
ان يدفها من غير ان يتبين على سبيل الامثلة والشهوات يكون لها كالشرح الخارج
للعقود والاشياء في راد يعيدها الولد العزيز في قوة عيني ومرة قواعد على حقيقتها
تعالجها بالتيقن واليقين وهذا هو روضة العلوية في شرح حقائق القوائد
الصمدية ^{الشيخ} محمد علي الطائفة المحمدية في صنعة الادب والكرام
ان يذكر في اول الكتاب بالفاظ مناسبة معانيها لمقاصد الاوابين في بيان
ذلك بلغة الاستهلال ^{الشيخ} محمد علي الطائفة المحمدية في صنعة الادب والكرام
كان مقاصد القوي بيان احوال الكلمة والكلام وتبيان مباحث المبتدئين والخجود
والقاب المعرب من الرفع والنصب والتجريد وغير ذلك من الاحكام ادرج المصنف
قد سر الله ^{الشيخ} محمد علي الطائفة المحمدية في صنعة الادب والكرام
الزمان الرحيم احسن رتبة بتدريج الكلام وحيد مختص بمقام هو فقع

خط

5

الميرصد وميكام استعمل بمعنى اسم المفعول الى المقصود حمدك اللهم
على عز الانعام بكسر الهزة كالاسلام والصلوة والسلام جمع بينهما
لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما على سيد الانام محمد وآله البررة جمع
مكسر كطاب الكرام جمع كرم سيما ابن عمر بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
الى هو انعم والجملة صلوات جعلت ماموصولة وصفة ان جعلت نكرة
موصولة بمعنى ثبوت والنصب على الاستثناء ومعنى سيما خصوصاً وبالجملة
على انه مختلف الى اضيفت ليرقى وفاز الله فاضلة في المضاف والمضاف اليه
وكلمة المقدر في ميمها على جميع التقادير الى الاسم انعم على الله نصبه
عليه السلام فرشيعة عليه السلام يكون له حظا وافيا بالاسلام ورفع
الى محمد صلى الله عليه وآله وعلى آله الشريفة في بقية الله تعالى كسر التثنية
فكسر لها بالتمام جازم اعناقة النواصب الى تمام في غير هذا البعد والجملة
ينفك للمعارك العظام وواضع علم العميد حفظ الكلام عليه وآله في المصنف
الاولى والحق والسلام اما بعد سلمة هذا يكون على سبيل المثال في القوائد
حذفت ميمها من شين واقبت كلمة اما مقامها ونحو المصنف في هذا المضاف
الى وهو الحمد والثناء وفي ما هذا معنى الشرط بديل الفاعل في الجواب وهو قوله في هذه
الى وهو المرتبة في الذين القوائد الصمدية الى المفسومة الى عبد الصمد فحذف
المضاف يعني على عدة النصب وهي انه اذا نسب الى المركب حذف ^{الشيخ} محمد علي الطائفة المحمدية في صنعة الادب والكرام
بالنسبة الى الجوز والاخر فقال في المنسوب الى ابن الزبير في المنسوب

هذا كتاب روضة العلوية في شرح حقائق القوائد الصمدية

الى عبد الصمد حمدى ثم اذا كان الموصوف مؤثرا زيدت الاء التانيث الكلمة ليطابق
 موصوفها كما في قولنا الفوائد الصمدية في علم العربية جوت اى جمعت من هذا الفن
 وهو النحو ما نفعه اعم للبتدين والمتهمين ومعرفة للبتدين لا يضرهم اقم و
 فوائد جليلت في قوانين الاعراب اى قواعد الكلية التى منها يستنبط احكام النحوى
 كقولهم كفاعل مرفوع فانه يعلم من ان زيدا في جاء زيد مرفوع لانه فاعل وفرد اى الماخلة
 التى لا تغير لها لم يطلع عليها اى على تلك القواعد لا اولها ابدا اى اصحاب العقول
 ووضعتها اى الفوائد الصمدية للاخ الصمد عبد الصمد جعل الله من العلماء العاملين
 بنقص علومهم ونفع بهار جميع المؤمنين من الطالبين وتشتمل على خمس جداول
 اى على خمسة ابواب شبيهها بالجدائق لكثرة ثمرتها **الحديقة الاولى فيما اردت**
تقديمه اى جعله مقدمة فان قلت ليست الحديقة الاولى الا ما اراد تقديمه
 فالتوجيه الطرية قلنا المراد بالحديقة الاولى مقدمة العلم وما اراد تقديمه
 الكتاب عرفه ومقدمة العلم بما يتوقف عليه الشروع في مسأله كعرفه حدق وموضوع
 وغايتة ومقدمة الكتاب بانها انقال لطائف من الكتاب قدمت اما المقصود
 بهما فير سواء توقف على الشروع ام لا فانه قال الحديقة الاولى يعنى مقدمة العلم
 مستقرة فيما اردت تقديمه يعنى في مقدمة الكتاب فلا اتحاد بين الطريقتين
 فان الالفاظ قوا الب المعاني وظرفها ثم شرع في بيان حد العلم وموضوعه و
 غايتة فقال غرة اى هذه غرة وابتداه كلام **النحو بقوانين** لفاظ العرب
حيث الاعراب البناء واعلم انه لا بد في الحدان يشتمل على لفظ عام يشترك

فانما

فيه المحدود وغيره وعلى لفظ خاص والفاظ خاصة بالمحدود ونجبت بمتناز الحدود وبها
 من غيره فبابه الاشتراك الجنس وبابه الامتياز فصل فباب الجنس يتجلب بالالفعل
 بحيث بقوله علم جنس يشتمل جميع العلوم عربية كانت كالاصرف والنحو والمعاني
الاعراب كساو العلوم وقوله بقوانين لفاظ العرب فصل يخرج به غير العربية جميعا وقوله
حيث الاعراب البناء فصل يخرج به الاصرف والمعاني ما الاول فلكون قوانينه
 مرجح الصحة والاعتلال واما الثاني فلكون مباحثه مرجح تطبيق اللفظ لمقتضى
 الحال فصل النحو معرف جامع الاقوال مانع عن دخول الاعراب واليد المراد بالحدق هذا
 الفن الا هذا واشار بغيته بقوله **وفانما حفظ اللسان عن الخطاء في المقال** لان
 غاية كل علم هي الفائدة العائدة في المال وانما قال **وموضوعه الكلمة والكلام**
 لان موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الدالية والكلمة والكلام في
 النحوى ذلك فان جميع مباحثه عن احوالهما والامور العارضة لهما وابداه بغيرهما
 وفان الكلمة على الكلام لانها جزء له فقال **لكلمة لفظ موضوع مقدم** فاللفظ
شتمل الماهل والمركب وغيرهما والمراد بالمهمال اللفظ الذى لم يوضع له
 كذا ويبرز وبالمركب اللفظ الذى يدل جزء لفظ على جزء معناه خمسة عشر و
 غلام زيد وغيرهما الالفاظ الموضوعه المفردة اسمها كان او فعلا او حرفا
 كرجل وضرب وكلمن وقوله موضوع فصل يخرج به المهمالات لان الموضوع
 لا يكون الا المفردة وقوله مفردة فصل يخرج به المركبات لان المفردة لفظ لا يدل
 جزئية على جزء معناه وبقول الالفاظ الموضوعه المفردة داخل في المحدود فاما الحد

جزئية

طرعا او منعانا فاجتهدنا فصل اخر اخرج الدال واللام كالخطوط والعقود
 والاشارات والنصايها غير داخل في اللفظ والفصل اخر اخرج ما دخل في الجنس
 ولما فرغ من تعريف الكلمة اخذ في تقسيمها وقال **وهو اسم وفعل وحرف**
 اى منقسم الىها ومنحصرة فيها فكل واحد منها قسم من الكلمة وقسم للآخرين الا ان
 قسم الشيء ما كان خاصا منه ومنه رجا تحت هذه الاقسام الثلاثة بالنسبة الى الكلمة
 كذلك وقسم الشيء ما كان مقابلا له ويندرجان معا تحت شئ اخر وكل واحد من هذه
 الثلاثة ايضا يقابل للآخرين وبما بينهما والثالث جميعا تندرج تحت الكلمة فاعلم ان النسبة
 بين المقسم والاقسام تكون عموما وخصوصا بين الاقسام انفسها تباينا كليا دائما ولما
 فرغ من تقسيم الكلمة شرع في تعريف الكلام وقال **الكلام لفظ مفيد بالاسناد**
 والمراد باللفظ اللفظ المركب بقرينة وصفه مفيد فليس لنا لفظ مفيد وهو غير مركب
 وبالاسناد هنا نسبة احد جزئى المركب الى الآخر فمعى المعنى الكلام لفظ مركب مفيد
 بسبب نسبة احد جزئيه الى الآخر فدخل اللفظ جميع الالفاظ مهيمنة كانت او موضوعة
 والموضوع مفردة كانت او مركبة والمركبة كلامية كانت او غير كلامية فخرج بقوله مفيد بالاسناد
 غير المركبات الكلامية مطلقا فتلذذ من ويزيد فليس بكلام كما انه ليس بكلمة ومثل زيد وسه
 ليس بكلام لكه كلمة ومثل قام زيد فليس بكلام فليس بكلمة ومثل غلام زيد
 خمسة عشر رجلا فليس بكلام ولا كلمة ايضا **ولا يأتى** اى لا يحصل الكلام
 الا من **سنتين** مثل زيد قام **اوقى** فمعى **فعل واسم** مثل قام زيد ويقضى الى
 جملة اسمية والثاني جملة فعلية فالتعريف بالجزء الاول كما يأتى في الجملة

زنج

خط
 5

ايضاح لتحقيق اقسام الكلمة الثلاثة التي منها يحصل الكلام ولما كان المقسم
 جعل جنسا في تعريف اقسام كلها ولما كان الاسم قد مر على قسميه وقا
الاسم كلمة فمعى تشمل على الاقسام الثلاثة واخراج القسمين باعنى الفعل والحرف
 او قوله فصلين احدهما قوله **معناها مستقلة** بالمفهومية عن لفظه غير محتاج
 الى ضم كلمة اخرى ليه كما في الحرف وثانيها قوله **مفرد** **باجل** لان نسبة **الثالثة**
 اعنى الماخوطة الى حال والاستقبال كما في الفعل قبل الاول خرج الثاني وبالثاني خرج
 الاول ولزيادة الايضاح اخذ بذكر النحوص وقال **يختص** اى الاسم **بالجزء الثالث**
واللام اى لام التعريف **والثنية والجمع والتثنية** يعنى واحد منها خلاص للاسم
 لا يوجد شئ منها في قسميه اذ خاصته التي ما يوجد فيه ولا يوجد في غير واعلم
 ان الغالب استعمال مادة الاختصاص ان يكون مدحولا لها هو الخاصة كما قيل
 في اياك نعبد معنا مختصا بالعبادة الى العبادة خاصة لا لا نعبد غيرك فما قيل
 من ان في العبادة قلبا اى والجزء الثالث يختص بالاسم فليس بشئ ونظير ذلك قول ابن
 مالك **والاسم قد خصص بالجزء** قد خصص الفعل بان يخرجها قال للشارح
 الشيوخي في ذلك العبارة قلبا اى والجزء قد خصص بالاسم فقيل في الرد عليه
 والاسم قد خصص بالجزء قد قيل هو قلب وليس يعقده **والفعل كلمة** هي جنس
 ايضا يدخل فيه قسميه ما في الحرف يخرج بالفصل الاول اعنى قوله **معناها مستقلة**
 والاسم يخرج بالثاني وهو قوله **مفرد** **باجل** اى باجل ان نسبة **الثالثة**
يختص بقوله اى هما من خواصه وما ذكر يعلم معنى قوله **والحرف كلمة**

تلك

معناها غير مستقبل ولا متعين ويعرف اي الحرف **بعدم قول شئ من خواص نحو**
 يعني قسيم وهما الاسم والفعل ولما افزع من تعريفات الاقسام الثلاثة شرع في تقسيمها
 مقدما للاشرف للاشرف فقال **تقسم** اي هذا تقسيم للاسم **الاسم ان وضع** للآتي
 اي لشيئ قام بنفسه **فاسم عين كزيد** **وحد** شئ اخر يقوم بغيره **فاسم معنى ككتب**
 يسكون العين والمنسوب اي لشيئ منسوب اليه حدث **فشتق كضارب** فانه وضع
 لمن نسب اليه الضرب وقام به وقوله **ايضا** مفعول وجب حذف المفعول واذا التقدير
 اخر ايضا اي جمع الكلام الى المطلب الاول رجوعا وهو هنا تقسيم الاسم اي للاسم ان وضع
لشيئ بعينه اي لشيئ معين **فمعرفة** اي فهو معرفة وتعريفاتنا بالعلمية **كزيد** ولما بالام
 التعريف **مثل الرجل** واتنا بالاشارة مثل **قال** واتنا بالصلة مثل **الذي** ولما بالبرهنة **مثل**
 واتنا بالاضافة مثل **المضاف الى احد ما** **الذي** المذكور **معنى** يعني في الاضافة المعنوية
 نحو **غلام زيد** واتنا بالقصد والمواجهة **وهو العرف بالانلا** كيا رجل فاحد جواز وقوع
 المتأدى مضافا اليه اخر المعرف بالانلا عن المضاف الى احد فاننا يقال غلام باجل
 لأن جزئي الاضافة في حكم لفظ واحد فلو وقع المتأدى مع حرفا انلا مضافا اليهما
 يلزم تصيرا لفظا ثلث في حكم لفظ واحد وهو غير جائز **الا** اي وان لم يوضع لشيئ
فمعرفة اي فهو معرفة **ايضا** تقسيم للاسم فلا اسم ثلث تصنيفات قد ذكرنا ثلث منها و
 الثالث انه ان **يحدث فيه علامة التانيث** وهي اثناء المتحرك والالفان المقصود
 والمدرة وهاتان الاثنتان ان **ابتدا بحرف جر** واتنا **الاء** فهو اصل بالذنب اليها
 لان علامته مطلقا **ولو تقدّر ككافة** في اللفظ **وار** في التقدير **فمؤنث** اي **لل**

خط

الاسم مؤنث **ح** **ولا** اي وان لم يوجد فيه علامة لتانيث اللفظ ولا التقدير
 كجل ونور **فذكر والمؤنث** مطا قد يرا كان الفظا بالالف والاء **ان كان**
لرفع يستلزم **بمحقق** كهنه المجهلة **حسنا** **والا** **اي** كذلك فلفظ اي فهو
 مؤنث لفظي وجازي كطرفة وبشرى ولما افزع من تقسيم الاسم شرع في تقسيم الفعل
 الذي هو قسم للاسم فقال **تقسم** **اي** **الافعال** **ان** **اقترن بزوان** **سابق** على زمان
 التكلم وكان اقترانه به **وضعا** اي بحسب صل الوضع كضرب الاء بما عارضه كل ضرب
فماضي ويحتمل الماضي **بلحوق** **حدي** **لثان** **الاربع** **وحد** منها ساكنة وهي
 حرف كذا ضربت هند واليواني **معرفة** **وضما** **الركاء** **ضربت** بالحركات **الثالث** **او**
اقترن بزوان **مستقبل** **يحد** **بعد** **زوان** **المتكلم** نحو سيقوم زيد **وبزوان**
حال وهو زوان **المتكلم** نحو يقوم زيد **باللام** **المشوقة** **حالكون** **ذلك** **الاقترا**
وضعا **فماضي** **فالمضارع** **مستقل** **بين** **الحال** **والاستقبال** **لايدل** على
 واحد معين منهما **بالاستقلال** **بل** **لا بد** في تعيين **للاله** **من** **قينة** **كذلك**
 في المثال **وقيد** **الوضع** **الخارج** **مثل** **قد ضربت** **وان** **ضربت** **ضربت** **فان** **اقتران**
 معانها **بالحال** **والاستقبال** **الي** **الوضع** **بل** **عرضت** **بل** **خول** **قد** **وان** **الشر**
 واعلم ان القينة اذا دلت على تعيين احد معان المشترك **تسمى** **قينة** **معينة**
 وان دللت على صحة اراءه المعنى المجازي **تسمى** **قينة** **صارفة** **فاللام** **المفتوحة**
 في يقوم زيد **قينة** **معينة** **وكلمة** **قد** **ضربت** **قينة** **صارفة** **والاقتران** **بزوان**
 الحال في الاول معنى **ضيق** **حقيق** وفي الثاني معنى **عسى** **مجازي** **فالبر** **وان**

الآلة على التفران زمانا لمحال في كلهما معونة القربة وكيفية مخرج هذا الوضع هذا دون ذلك
 ويختص المضارع بالسين وسوف ولم يقارنها نحو سيضرب وسوف يضرب
 ولم يضرب ويقارنها نحو يضرب ويختص أيضا بحرف المضارع اغوا **احدى زوايد**
انيت اوتاني يقارنها ولا يقارنها قط نحو اضرب تضرب تضرب تضرب واضرب
 لام التعريف بالسين وتوكلها سوف ولم تكون اسم السين سيضرب وهما حرفان محكيان
 او افترا في الفعل بالمحال فقط ولم يكن مشتركا بينه وبين الاستقبال فيقوم وكان ذلك
 الافتزان **وضعا** اى بحسب الوضع كاضرب انت لا امر عارضى كضرب فامر **غير**
 كونه امر اصطلاحيا قصدا للماضي والمضارع يفهم معنى الامر اللغوي اى اطلبته
 اى من ذلك الفعل مع **قوله نونى التاكيد** احد بهما ثقيلة كاضرب والآخر خفيفة
 كاضرب فان فهم من الامر ولم يقبل التوابع فهو اسم فعل لا فعل مركب زيد زيدا على
 كضرب في بيان بناء الافعال واعرابها **الماضي مبني على الفتح** قد مر على يديه
 لتقديم زمانه على زمانها اتما بناؤه فلا دخل في الافعال كلها البناء لعدم عرو
 ما يقتضيه الاعراب عن الفاعلية والمفعولية والاضافة فيها نعم قد يعرض الاعراب
 لبعضها بعراض كما سيأتى اما بناءه على الحركة فله شبهة بالمضارع في وقوع حصة
 وحالا نقول جائى لك **تضرب** وهذا الذى ضرب وجائى زيد كك كقول جائى
 رجل ركبا الى اخره واقابنا على الفتح فاختص فهو وانما يكون مبنيًا على الفتح **الا**
اذا كان اخره الفاعلى السكون لانها لا تقبل حركة كرجل **واتصل** ضمير **رفع**
متحرك فعل السكون ايضا للتاخير وتوالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة

لأن الفاعل

لأن الفاعل كالمخرج من الفعل كضرب بحركات التاء ويكون الباء أو اتصل به **واو**
 الضمير فعلى الضم المناسبة الواو كضربوا والمضارع **انا اتصل بـ نون انا** **ث** عرب
 اى نون جمع الموش **كضرب نونى على السكون** لأن شبهة بالاسم والى فتحو
 لكن اتصال نون الانات التاني هي من خصائص الافعال يقتضيه البناء فاذا تعارضا
 تساقطا فخرج الى الأصل وقد عرفت ان الأصل فى الافعال كلها على البناء وانما
 كونه على السكون فلان هذا النون لما اقترن بسكون ما قبله فى الماضى حمل المضارع
 عليه فنسب على السكون مثل **اوا اتصل بـ نونى** **تأكيد مباشرة** اى لم يفصل بينهما
 الف الضمير كضربان وواو ولو تقدمت كضربن بضم الباء او انا كضربن بكسرها
 فاذا كانت مباشرة **كضربن فعل الفتح** اى نحو المضارع ح على الفتح اما بناءه
 فلان ذلك النون لشدة الاتصال كان بمنزلة الجزء ولو دخل الاعراب قبله لم يزد
 فى وسط الكلمة ولو دخل عليه لم يزد دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولا يخفى ان هذا
 الدليل يحجج نون الانات ايضا وانما كونه على الحركة فلا يقع التقاء الساكنين وكو
 قضة الفحة وقوله كضربن مجرد تمثيل والا فلا يدخل هذا النون بالمضارع المحال
 عن معنى المطلب فيقال هل يضربن مثلا **قالا** اى وان لم يتصل بـ نون انات
 ولا نون تأكيد مباشرة **فرفع** اى فهو معرب مرفوع اما كونه معربا فلشابهته
 الاسم فكما ان لفظ العين مشترك بين معانيه وتخصيصه بواحد منها بالقربة
 نحو عين جارية وعين ناظرة كذلك لفظ يقوم مشترك بين الحال والاستقبال
 وتخصيصه بواحد منهما بالقربة تحوّل يقوم وسيقوم ولهذا المشابهة يتقوى بها

لأن المضادة بمعنى المشابهة وأما كونه رفوعا فلغيره عن العوامل اللفظية والـ
 اشار بقوله ان تجرد عن **ناسب وجاز** فيضرب ويضربان ويضربون وقصر بين
 كل منهما مرفوع لفظا وهل يضربان وهل يضربون لجمع المذكور وهل تضربون للرفع
 الموت المحاط به بنون تأكيد غير مباشرة فيها مرفوع كل واحد منهما تقدير
 لأن نون الاعراب فيها الماخذ من اللفظ العارض صا مقدر والمقدر المقدر
 في حكم المذكور **والأى** وإن لم تجرد منهما **افضوي** مع التماسيح كن يضرب
 او يجرد مع الجازي نحو لم يضرب **وفعل الأخرى** لعدم مقتضى الاعراب فيه
 على ان يجزم به **مضارع** وهو حذف حركة الأخرى في الصحيح نحو لم يضرب وحذف حرف
 الاخير في الناقص نحو لم تدع ولم ترض ولم ترم وحذف نون الاعراب عما هو علامة
 رفع فيه مطلقا نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تدعوا ولم تدعوا ولم ترضيا فقول
 اضربا اضربوا ادع ادعوا وكذا البواقي **فائدة** اي هذه فائدة تفيد
 معرفة الاعراب والبناء والاعراب **انما** اي يقتضيه العامل في آخر الكلمة لفظا
 كقام زيد **وتقدير** اكملت سعة **وانواع** اي اقسام الاعراب **رفع ونصب**
وجز **فالأول** اي الرفع والنصب **يوجدان** في الاسم نحو جاز زيد **والثاني**
وفي الفعل نحو يضربون ويضرب **والثالث** وهو ان يجزى **بالأسم** نحو تترجم
 زيد **والرابع** وهو ان يجزى **بالفعل** نحو لم يضرب **فانجز** في الأفعال بمنزلة الجز في
 الأسماء والعلم في دليل امثال ذلك الاستقراء **والبناء** كيفية اعرابها
 مستقر في آخر الكلمة لا يجلبها العامل بل هي سابقة عليه **وانواع** اي انواع

انجز

نحو كسر وقع وسكون واذا لم يثبت هذه الأسماء الثلاثة بالناسب والضم والكسرة
 والفصل استعملت في الحركات الاعرابية والبناء جميعا فقامت امثلة زيدا في جاز
 زيد علامة رفع وكسرة سيدويه في مررت بسيدويه ليست بعامل فالاول لأن
 اي الضم والكسر **يوجدان** في الاسم والحرف **نحو حيث وامس** في الاسم ومنذ
ولان **نحو** مثل المال لزيد في الحرف والاخير ان اي الفتح والسكون **يوجدان** في
الكلم **الثالث** اي في الاسم والفعل والحرف مثال الفتح **نحو** اين وقام **وسوف**
ومثال **السكون** **نحو** **وقر** **وهل** **توضيح** لعلامات الاعراب علامة الرفع
اربع واحد منها حركة وهو الضمة والبواقي حروف وهي الالف والواو والياء
فالضمة علامة رفع في الاسم **المفرد** **نحو** جاز زيد وفي الجمع **المكسر** وهو الجمع الذي
 لم يبق بنا واحد سائما عن التغيير **نحو** جازي رجال وفي الجمع **الموت** **السلام**
 وهو الذي لم يتكسب بنا واحد عند الجمع **نحو** جازت المسلمات وفي المضارع
الصحيح **نحو** يضرب والالف علامة رفع في **المتش** وهو ما دل على اثنين بزيادة
 الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة **نحو** جازت مسلمان وانما لم يذكرهما
 بل اكتفى عنهما بقوله **واغنى** عن المتعاطفين لأن كلامه في بيان هذه الزيادة
 علامة رفع في **المتش** فلم يحسن احدهما في تعريفه كما لا يخفى لكن في الاستقراء به
 نظر والالف علامة رفع في **المتش** وفي **ملحقاته** وهي كلالذكر وكلتا النون
 وهذا الحكم ثابت فيهما كما لو كانا مضافين **الى** **ضم** **نحو** جاز الرجلان كلامها
 والمربتان كتابها **واثنان** في المذكور **رفوعا** اي اثنتان وثنتان في الموت وهما

مرفوعان معطوفان على قوله كلا وكلنا فهذه الالفاظ الخمسة مفردة وكونها
 في صورة القسمة اتفاق والدلالة فيها ليست لالف المشق بل بدواتها تدل على
 اثنين ولذلك كانت هوالملحقات وكان رضعهما بالالف نحو جاني ثنان
 من الرجال والثنان او ثنان من النساء والواو علامة رفع في الجمع المذكور السالم
 نحو جاني مسلمون وفي ملحقاته وهي **الجمع** ذكره من لفظه ولذا لم يكن جمعا حقيقيا
 وعشرون وباب ارباع عشرين وهو ثلثون واربعون الى تسعين نحو جاني عشرين
 رجلا وثلثون رجلا الى قولك تسعون رجلا وانما لم يكن هذه العقود الثمانية ارباع
 عشرون وباب جموعا حقيقيا لانها تدل على عدد معين ولا تعين في المجموع و
 الواو علامة رفع ايضا في الاسماء الستة **وهي ابوه واخوه وهنوه** وهما يستقيم
 ذكره **وجمورها** الفهيم للثمة لان اسم قريش بالثمة من جانب زوجها فلا يضاف الى
 اليها **رفوه وذو مال** وهذه الاسماء ترفع بالواو والكونها مفردة مكبرة مضافا
 الى غيرها المتكلم نحو جاني ابوه واخوه او اما اذا لم تكن مفردة فنحو جاني اباه او ابائهم
 او لم تكن مكبرة فنحو جاني ابيهم او لم تكن مضافة فنحو جاني بل وكانت مضافة الى اليا
 المتكلم نحو جاني فلم يكن رضعهما بالواو كما عرفت في الامثلة والنون علامة رفع
 في المضارع المتصل بضمير رضع حالكونه لثني او جمع او واحدة مخاطبة نحو **يفعلان**
وتفعلان والضمير فيهما **لثني** ويفعلون وتفعلون وفيهما الجمع وتفعلين
 للواحدة مخاطبة **احكام** للتوضيح السابق علام النصيب من الفتحة والالف والياء
 والكسرة وحذف النون والفتحة علام النصيب في الاسم المفرد نحو رايت زيدا وفي

في

في الجمع المكسر نحو رايت رجالا وفي الماضي نحو لم يضرب والالف علامة
 النصيب في الاسماء الستة السابقة مع الشرط المذكور هذا نحو رايت اباه
 واخاه او والياء علامة النصيب في نحو رايت مسلمين يجمع الياء وكسر النون
 وفي الجمع نحو رايت مسلمين بكسر الميم وفي النون وفي ملحقاته لثني والجمع
 الاول نحو رايت الرجلين كليهما والمترين كليهما ورايت اثنين من الرجال
 او اثنين من النساء والثاني نحو رايت عشرين رجلا ورايت اولى الابواب
 والكسرة علامة النصيب في الجمع الموشى السالم وهو الذي يجمع بالالف والنون كما قال
 ابن مالك ومابنا والفتحة فجمعها يكسر في النصيب وفي الجر مع نحو رايت
 مسلمات كما تقول مرت مسلمات وحذف النون علامة النصيب في الافعال
 الخمسة السابقة نحو يفعلا وينفعلا وينفعلا وينفعلا وينفعلا ولن تفعلوا
 فكل منهما منصوب لفظا لم يقدر الاخر في غير علام التحريك **الكسرة والياء والفتحة**
والكسرة علامة الجر في الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين نحو مرت زيدا ورجلا
 واما اذا كانا غير منصرفين فمعلوم انهما يفتقان في موضع الجر اذ لم يكن فيهما
 الازافة واللام قال ابن مالك في القسمة وجر بالفتحة والياء يضاف ما لم
 يضاف وليك بعدال وفي نحو مرت باحد في مساجد يفتح الدال فيهما
 بخلاف مرت باحد في المساجد فان الدال فيهما محذورة على الاصل **والكسرة**
 علامة الجر في الجمع الموشى السالم ايضا كما مثنا في مرت مسلمات والياء علامة
 الجر في الاسماء الستة نحو مرت بابيه واخيه وفي المشق نحو مرت رجلين وفي

وفي الجمع نحو مرتين يسلمين وكذلك في لفظاتهما نحو كليهما وكلتيهما واثنين
 واثنتين وعشرين واولى العقل **والفتح** علامة الجرح في غير المنصرف كما ترى
 مرتين باحد في مساجد وقوله **علامة الجرح** بصيغة التثنية وحذف النون
 للاضافة اى الجرح علامتان السكون والحذف فالسكون علامة الجرح
 في المضارع اذا كان صحيحا نحو لم يضرب والحذف في الماضي اذا كان معتلا نحو
 لم يدع ولم يرم ولم يرض بحذف الاء واخر في الافعال الخمسة كافي حالة
 النصب **فائدة** يهدى الاعراب في سبعة مواضع كالموشى وهو عند الجمهور
 فطلقا اى في حالات الرفع والنصب والجرح في الاسم وحالات الرفع والنصب
 والجرح في الفعل فتدبر الاعراب على الاطلاق في ثلثة مواضع الاول في الاك
 المقصور اى في الاسم الذي اخره الف مقصورة لا تقبل الحركة اصل كوسى
 نقول جائق موسى رابت موسى مررت بموسى والثاني في الاسم المتصا
 الى اليا اى الى الياء المتكلم نحو جائق غلاى ورايت غلاى ومررت بغلا
 بكسر الهمزة فيها جميعا لان هذا الهمزة اشتغل بالكسرة لتناسبه الياء قبل
 دخول الهمزة لم يكن للعامل فيه تأثير فصار الاعراب فيه مقدرا فالقول بان
 الكسرة في بعد الجاء اعراب ضعيف كان القول بان هذا الاسم حينئذ
 مبنى اضعف والثالث من تلك المواضع الثالث لى يقد الاعراب فيها
 في الافعال الثلاثة المضارع المتصل **بنون** تأكيد غير مباشر **فيضبان** وقوله
 هل يضر بان في حالة الرفع ولين يضر بان في النصب وان يضر بان في الجرح

قال الزجركي

فالاعراب المثلث فيهما مقدرا على ظاهر كلام المصنف وفيه نظر لان تقدير
 الاعراب في كل ضمير ان مسلم لا يخال من الناصب والمجازم والنون القوي
 علامة الرفع لما حذف بسبب محو نون التأكيد صا والرفع تقديرها واما
 في لين يضر بان وان يضر بان لان حذف تلك النون في الافعال الخمسة بعد
 الناصب علامة النصب وبعد المجازم علامة الجرح كما تقدم والحذف
 بسبب الناصب والمجازم ايضا والمحو نون التأكيد بعدهما فالاعراب
 فيهما الفعليان والعلل صد ونحو ذلك من افعال المصنف ومن لطفيان
 القلم والله اعلم وتقدر الاعراب في حالات الرفع والجرح في موضع واحد اشار
 اليه بقوله **وهو جائق المقصور كقاض** بالتثنية والقاض بالياء نقول جائق
 قاض ورابت قاسا ومررت بقاض فاضل قاض في حالة الرفع فائق بالضم
 والتثنية وقاضى بالكسرة والتثنية حذف الضمة والكسرة لثقلها على الياء
 وحذف الياء لالتقاء الساكنين بينه والياء التثنية لانه نون ساكنة ثبت
 لفظا الخطا وقع النون بحركة ما قبل فصار قاض فيهما ورفعا ونصبا في
 المضارع المتصلا بالالف وهو ايضا موضع واحد يقد الاعراب فيه في الجازم
 لعدم كون الالف بلة للمركبة كقضى في الرفع ولن يخفى في النصب ورفعا
 فقط في الموضعين في المضارع المعتل بالواو والياء كيدعوا ويرى في الرفع
 لانه لما حذف الضمة من الواو والياء للفتل صار اعرابهما مقدرا اما في انصا
 فيظهر في اللفظ للفتل نحو كن يدعوا ولا يرى واقل في الجرح فحذف الواو

منه
 عن منظره كانه قد تقدم اليه

والياء منهما وكذا الألف تحذف أيضا نحو ضحى والحذف فيها على الوجه
فلا يكون مقدرا كما تقدم وثانيهما في الجمع المذكور السلام المضاف إلى
يا والمتكلم كسلي يتشد يدا ليا أصله مسلمون في قولك جاني مسلمون
فلما أضيف إلى ليا حذف النون للأضافة فاجتمع الواو والياء فيها وهو حكم الكلمة
الواحدة أغنى المضاف للمضاف إليه والمحال أن يسبق منهما ساكن فقبلت الواو
ياء وادغم فيه وكسرها قبل الياء فصار سلى فالهريك في حالة الرفع مقدر بخلاف
حالة النصب فيجوز أن نصب هذا الجمع وحده كما يكونان بالياء المدغمه أيضا
يا لم يخرج عن حقيقة نحو ريت مسلتي ومهرت بمسلي المحذبة الثانية
من ألفوا بالتحريك فيها أي في بحث ما يتعلق بالاسماء الاسم مضمرة في حين لا
أن أشبه المحرف فيما يذكر أن شاء الله تعالى في بحث المبتديات فبفتح الألف كان
لم يشبه فعرب والمعربات أربعة أنواع النوع الأول ما إلى اسم معرب يرد
في الكلام مرفوعا أو غير مرفوع فلما حذف الياء من اللفظ ونوى
في كسره على الضم كبتل وبعد قال بن مالك في بيان ذلك وأختم بغير
أن عدت ما له أخيف فإيا ما عد ما وهو أي ما يرد مرفوعا أو غير مرفوع
أقسام الأفعال الفاعل وهو ما إلى اسم وهذا يشمل جميع الأسماء ويقول استند إليه
يخرج المفعول والمضاف إليه وخبر المبتدأ مما لا يكون مستندا إليه وقوله العامل فيه
الألف واللام فيه موصول متى يحذف الذي إلى استند إليه الذي يعمل فيه الفعل
وشبهه فيخرج به المبتدأ على المذهب الصحيح الذي نص عليه ابن مالك في

نحو

وقوله **وَرَوَعُوا** مبتدأ بالابتداء أي إلا أخبر ويقال لنايب عن الفاعل داخلا
في التعريف كزيد فزيد زيد بالبناء للجهول فانه يصح أن عليه أنه اسم استند
إليه العامل فيه وهو ضرب فخرجه بقوله فاما به أي لا واقعا عليه والنائب عن
الفاعل مفعول في الحقيقة يقع عليه الفعل وهو واضع أي الفاعل ضمير اسم
ظاهر واسم ضمير الظاهر ظاهر لاختصاصه فيه والضمير ما في العبارة من اللطافة والخبر
فهمان بارز كما ضربت وستة نحو هو في زيد ضرب والاستتماء والتمسك
الفاعل أيما يجب بحسب الاستقرار في الفعل لا في غيره في ستة مواضع على
المشهور وذلك في فعل الأمر إذا كان للواحد المذكور نحو اضرب زيد وأما إذا كان
لغيره نحو اضربوا وضربوا وضربوا فاختار بارزة وفي المضارع للمبتدئين الخطأ بل إذا
كان للواحد نحو تضرب بخلاف ما كان مبتدئا والاعية نحو تضرب زيد فانه قد
يقال فيه يضرب زيد وبخلاف ما كان لغير الواحد نحو تضربان وتضربون وتضربين
فان الضمير فيها بارزة أيضا والمبتدئين نحو تضرب جميعا المشكك أو بالنون
نحو تضرب وفي الفعل الاستثناء نحو جاني القوم ما خلا زيدا وفي فعل التخييل
نحو ما أحسن زيد الحق بذات نحو زيد قام أو يقوم لكن الإيجاب الاستثنا فيه
لا أنه قد يقال قام زيد أو يقوم زيد كما تقدم ولما كان هناك ثلاثة أسئلة وهو أن يقال
أنا فالتخييل الاستثناء في المضارع المبتدئين والمخبره فيقول في قوم أنا فاجابت
عنه بقوله وما يظهر في بعض هذه المواضع كأقوم أنا فأكيد للفاعل كقمت أنا
لأفعال والفاعل أن يقول أن قواما نحو قوم أنا فقوم أنا قواما مع الفارق

في قوله تعالى
 لا يملك على امرئ شيء من شيء الا ان يمشي على كفه
 في سبيل الله فليحذر ان يغفل عن سبيل الله
 في قوله تعالى
 لا يملك على امرئ شيء من شيء الا ان يمشي على كفه
 في سبيل الله فليحذر ان يغفل عن سبيل الله

لأن الفعل المنفصل في المثال الثاني لا يمكن جعله على كونه فعلا لوجود الضمير المتصل
 البارز فيه بخلاف المثال الأول فمماثل في نحو علامة التانيث وعدم
 لجوئها وتلازم الفعل للسند إلى الفاعل أي تعلقه وجوبا علامة التانيث ^{لأنه}
 ان كان فاعلا متاخما لم يتحقق التانيث وهو الذي كان لزوج كما تقدم كانت هت
 لقوة التانيث لتحقيقه وكان فاعله ضمير متصل بالمتعلق العلامة مطلقا سواء كان
 تانيثا ضميريا كهد قامت والظن ارجازيا وهذا مثل الشمس طلعت وذلك لما يتو
 ان الفاعل مذكور محو بعد هذا والاختيار في ذلك مختار في حق علامة التانيث
 بالفعل وعدم الحاقها اذا كان مع الفاعل الظاهر اللفظي التانيث كطلعت الشمس او
 طلعت الشمس في حق العلامة بالظن الظاهر في اللوث وتوكة بالنظر الى كون الموث غير
 حقيق ويترجح ذكرها أي ذكر العلامة مع الفعل اذا استند إلى الفاعل الموث الحقيقي
 مع الفصل بغيره لا نحو ضلت الدار هت وهذا راجح او ضل الدار هت وذلك مرجح
 والسبب فيهما قوة التانيث لتحقيقه ويترجح تركها أي ترك العلامة مع الفصل بها
 أي بالأخو ما قام الأمانة لأن الفاعل في الحقيقة مذكور اذا التقدير ما قام أحد
 الأمانة لكن لما حذف الفاعل من اللفظ وبديل عنه المستثنى وهو موث جا
 ما قامت الأمانة بتانيث الفعل نظر إلى الظاهر وكذا يترجح تركه لظن انهم وبسبب ذلك
 استلزام كون الفاعل في معرفة بلام الجنس ويقوم مقام مثنوع المثنى هت وبسبب المنة
 هت أي نعم جنس المنة وبسبب جنس المنة هت وان جاز نعمت المنة وبسبب المنة هت
 أيضا بناء على الظاهر أي هذه مسئلة نحوية في ان لا يصل في فكر الفاعل

في قوله تعالى
 لا يملك على امرئ شيء من شيء الا ان يمشي على كفه
 في سبيل الله فليحذر ان يغفل عن سبيل الله

مع المفعول بالنسبة الى التقديم والتأخر وهو متوجب ذلك الأصل ومقتضى
 والجواب ان الأصل أي ما ينبغي ويترجح ان يكون الفاعل عليه لولم يعرض ما يقتضيه الوجود
 او الامتناع تقدم أي تقدم الفاعل على المفعول لان احتياج الفصل إلى الفاعل في
 قامة معناه اشده من الى المفعول ولذلك كان كالمخرج من الفعل بخلاف المفعول فانه
 فصل الفعل الكلام فالفاعل ينبغي ان يلى الفعل وقد ما على المفعول ويجب ذلك لا
 أي تقدم الفاعل في الحقيقة للباس هو وقع اللام صد معنى الالتباس أي خيف الالتبا
 الفاعل على المفعول وذلك اذا سمي الارب لفظا فيها والقرينة نحو ضرب موسى
 عيسى ولفظا الفارب لارب نحو ضرب عيسى زيد او القرينة اللفظية نحو ضربت موسى
 سعدا او المعنوية نحو اكل الثرى موسى فلا يجب تقديم الفاعل بل يجوز تأخير
 لكن على خلاف الأصل اركان أي الفاعل ضمير متصل والحال ان المفعول متأخر
 عن الفعل نحو ضربت زيد فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل لان الانفصال لا يمكن مع
 الاتصال بخلاف زيد لا ضربت بتقديم المفعول على نفس الفعل ايضا فانه جاز لعند
 المناقاة ويمتنع ذلك الاصل أي تقدم بل يجب تأخر اذا اتصل به أي بالفاعل ضمير
 المفعول أي ضمير اجمع اليه نحو ضرب زيد فلان لا يرد لو قدم وقبل ضرب فلان ^{خشي}
 للزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز عند الجمهور وان اجازوا الا
 وتعبه ابن جني او اتصال ضمير المفعول بالفعل وهو في الحال ان الفاعل غير
 متصل به نحو ضرب زيد المناقاة الاتصال لا انفصال بخلاف ما اذا كان الفاعل
 ايضا متصلا نحو ضربت فلان المناقاة في تقديم الفاعل لانها متعامتان

وما وقع منهما أي من الفاعل والمفعول بعد لا المفيدة للمحصر في واقع بعد هاء في الكلام
 المنفي نحو ما ضرب زيد لا يخفى أن ضاربه زيد محصر في غير ذلك كان غير محصر وبما
 لشخص آخر أيضا وما ضرب عمرو لا يزيد بخلاف من مضروب غير محصر في زيد وإن كان زيد
 ضارب الشخص الآخر أيضا أو معناها أي ضارب لا وهو كذا إنما قولنا إنما ضرب زيد بمعنى
 ما ضرب زيد الآخر وقولنا إنما ضرب زيد بمعنى ما ضرب زيد لا زيد فالجواب المستعاد
 من لا إنما يليها وفي تمامي الجوز الأخير وجب تأخيرها عن تأخير ما وقع بعد لا أو معناها من
 الفاعل والمفعول وذلك لتأنيق قلب المحرر لطلب كما هو ظاهر من ملاحظة الأثر
 مما يرد مرفوعا لا غير نائب الفاعل وهو المفعول المقام مقامه فيكون مستندا إليه وكذا في الكلام
 وصيغته فعل فاعل والمضارع المجهول أو يفعل أي المضارع المجهول فيشمل الرباعي والمزيد فيه
 أيضا نحو ضرب زيد وزيد لم يزل الأرض والمخرب تعلقها ولا يقع على أيوب موقع الفاعل
 ما في باب علمت أي المفعول الثاني من أفعال القلوب فلا يقال علم فاضل زيد لأن فاضل
 مستندا إلى زيد بالأسناد التام فلو اسند إليه الفعل ولا يكون أسناده إلا ناقضا بلزم أن
 يكون مستندا ومستندا إليه في آن واحد مع كون كل من الأسنادين تاما وذلك غير
 جائز على المشهور بخلاف ما عجز عن ضرب زيد بأشارة المصدر المضاف لغيره فيجوز أن أسند
 الفعل إليه وإن كان تاما لكن نسبت إلى علم الذي هو زيد غير تام ولا ثالث باب
 علمت فلا يقال علم فاضل زيد لم يزل لعين ما ذكرنا في قول ابن مالك في معنى الثالث
 من الفاعل في باب علمت وأرى المنع اشتبه بمعنى من نيابة ما في باب علمت ولا ثالث
 باب علمت ولا أرى المنع في القصد من غير مخالف المشهور ولا مفعول له ولا مفعول معه

ولا ثالث

ولا ثالث ولا التميز دليل الاستغناء وقول بعضهم في المفعول له بالتفصيل بأنه يجوز
 نيابة عن الفاعل إذا كان مع اللام ولا يجوز بدونها لا يناسب المنهك المذهب المصنف
 لأن ما يكون مع اللام ليس مفعولا عند كذا يأتي في باب إنشاء الله تعالى وتعين المفعول
 أي التقيام مقام الفاعل وإن وجد في الكلام فإن لم يكن أي لم يوجد فالجميع من متعلقا
 الفعل سواء ما نفي عن المفعول فيه بضمه والمفعول المطلق الغير التأكيد والجار
 والمجرور سواء في نيابة نائب الفاعل لا ترجع لاحد هاهنا ضرب زيد يوم الجمعة أمام
 الأمير في داره ضربا شديدا مما يرد مرفوعا لا غير
 جمعهما في المذكورين الواقع بينهما فالمبتدأ وهو الجرد أي الاسم المجرد عن العوار
 اللفظية مستندا إليه والصفة وهذا للتقسيم يعني أن المبتدأ قسمان الأول ما ذكر
 والثاني الصفة الواقعة بعد فعل واستفهام ما يكون تلك الصفة ظاهرة
 لهم ظاهر أو كسيرة وهو الضمير المنفصل كفي قوله أرغب استلحق إبراهيم وإن
 طابقت تلك الصفة اسمًا ظاهرًا مفعولًا واقعا بعد هاهنا فوجهان أحدهما الجواز من الترتيب
 وجهان يأتي ذكرها وإن طابقت متوالية أو مجزأة فوجه واحد يجوز زيد قائم مثال
 للقسم الأول من المبتدأ أعني الاسم المجرد عن العوارض اللفظية مستندا إليه
 وما قام واقعا في زيد لا زيد إشارة إلى أربعة أمثلة للقسم الثاني من أمثلة قائم
 الزيد وقائم الزيدان وما قام زيد واقعا في زيد فالأولان مثالان للصفة الواقعة
 بعد التثنية والاستفهام راضة لظاهرهما مبتدأ والاسم الظاهر فاعل لها سادس ماد
 الخبر ولا يجوز كون الصفة خبرا مقدرًا للاسم الظاهر مبتدأ لمؤخرًا سياتي من أن

الخبر

من ان الخبر اذا كان مشتقا او متعلقا بحجب ان يطابق المبتدأ والمطابق هنا
مفعولة والخبر ان مثالان لما وقعت بعد مطابقة للاسم الظاهر في اللفظ
فيكون فيهما الوجهان احدهما ان الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا لها مفعليا
عن الخبر وثانيهما ان خبرا متقدما وما بعدها مبتدأ متوقفا مع المطابقة بينهما
في الافراد فيكون المطابقة في القضية والجمع نحو انا ان الزيدان وما قامون
الزيدون ويتعين في ذلك كون الصفة خبرا مقدما واسم الظاهر مبتدأ متوقفا
ولا يجوز كون الصفة مبتدأ مستندا الى الظاهر لان الفعل يشبهه اذا استند الى الظاهر
يحتاج ان هو علامي القضية والجمع وانما يذكرها الصنف لان كلامي في مثله المبتدأ
وقد مر في ان المقدم هنا يتعين كونها خبرا وقد يذكر المبتدأ بدون الخبر اي يجب حذف
الخبر للقضية ووجود القائم مقامه على ما هو قاعده وجوب الحذف وذلك على ما ذكره
المستفت في خمسة مواضع الاول كل مبتدأ يشبه خبره على معنى المقارنة وعطف عليه
اي على ذلك الخبر شي بالواو التي بمعنى مع نحو كل رجل ضيعة اي كل رجل مقرر
مع ضيعة فحذف الخبر وجوبا لان الواو التي عوضت عن كل مع الضيعة ارتكبا
عليه اي على الخبر الذي هو مقرر وانما المعطوف وهو ضيعة مقامه القضية
في الاصل هي الارض والفعل المتاع وهنا كناية عن الصنعة والثاني كل مبتدأ
كان مصدرا منصوبا الى الفاعل والمفعول وكليهما وبعد حال مخوف زيدا قائما
فانه هو ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وكان هذه تامة بمعنى وجبا
اذا وجد ما الكونه قائما فحذف حاصل لان حذف متعلق الظرف كثير في الكلام

نحو

نحو زيد عندك ثم حذف اذا مع كان الذي هو عامل في الحال واقيم الحال مقام
الظرف اي اذا لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف الواقع مقام
الخبر بواسطة والقضية على حذف الخبر وجوب المبتدأ والثالث كل مبتدأ كان
اسم تفصيل مضافا الى مصدر مضاف الى الفاعل والمفعول نحو اكرشني السويق
ملتوتا والتقدير اكرشني السويق حاصل اذا كان ملتوتا والكلام فيه كما بقية
والرابع كل مبتدأ وقع بعد لولا كقول عمر لولا على عليه السلم لهلك عمر والتقدير
لولا على عليه السلم موجود لان امتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الخبر الذي
هو موجود وقد اقيم جواب لولا مقامه فيجب حذفه والخامس كل مبتدأ كان مقصدا
وخبره القسم المحذوف نحو لعمرك لا قوم والتقدير لعمرك يعني اي ما قسم به وذلك
ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعرب في العين
بمعنى العريضة ولا يستعمل مع اللام الا مفرج العين لان القسم موضع التخصيف
لكثرة الاستعمال ولا يكون المبتدأ نكرة لعدم الفائدة في الاخبار عن النكرة ولذا قال
الامع الفائدة فيجوز الاخبار عنها مع مخوفة خبر من جردة والخبر هو الخبر المستند
المخبر لا الصفة المذكورة في تعريف المبتدأ وانما ذكره لوضوحه مع قصدا للاختصار وهو
اي الخبر وجهان مشتق وجاملا اي غير مشتق فالمشتق الغير الرفع اظاهر في الاسم
ظاهرا نحو الفقيه اي يجب ان يتعمل فقيه لان المشتق لا بد له من فاعل واذا لم يرفع
الظاهر يجب ان يرفع الظاهر فاذا رفع ضمير المبتدأ فيطابقه وانما يجوز ان يرفع
وهذا قائم بخلاف غيره اي غير المشتق نحو الكلبة لفظ فلا يجب ان يقال لفظ

وبخلاف المشتق الراجع للظاهر نحو هند قام ابوها فلا يجب المطابقة فيها لخلو
 الخبر عن الغيبة فاعرف تقديم المبتدأ والخبر لخلو هذا كما سمعنا من الجمهور الذي
 يجعل ثبوته الشيء عند السامع في عقد المتكلم يجعل خبرا ويؤخر في اللفظ وذلك
 المعاو الذي هو معلوم عند السامع في عقد المتكلم يجعل مبتدأ ويقدم في الذكر
 ولا يحد عن ذلك في الغالب فيقال لمن عرف زيد باسمه وتخصه ولم يعرفه
 أخوه زيد أخوك مقبول لقول أي يقال زيد أخوك ولم يعرفه أنت ولم يعرفه
 يقال له أخوك زيد فلهذا هو المتقدم في الصور بين قال السعد لتقارن في الطول
 بعد ذكر تلك القاعدة وتصح ذلك في قولك رأيت أسودا غابها الرياح ولا يصح
 رواها الغاب ولهذا عيب على من لا يقطع بخوض بحر نعمة مائه بجم السامع فيزيد
 والصاب مائة نعمة انتهى والمراد بالأسود الشيطان والابطل والغاب المكان
 الذي يكثر فيه الأسد كالأجام ووجه الاقتراح أنه الاختلاف في أن الأسود غابا لكن
 كون ذلك الغاب رماحا مجهول وكذلك معلوم أن البحر ماء والمجهول كون ذلك
 الماء نقعا فيبقى أن يجعل المجهول في الصور بين خبرا ويؤخر والمراد بالبحر المكون
 والقع الغبار والسامع الذي يسبح أي يجري في الماء كالغواص والبد الشعر
 المجمع في العنق والبيت في وصف الشجاع ومعناه ظاهر ويقيد المستفاد
 تلك القاعدة بقيد الغالب ليتم على ما في البيت فهو جار على غير الغالب والفتا
 زلف لم يقيد به ولهذا غاب على البيت فالقاعدة عنده كناية وعند المحققين
 وإنما خرج من قضاها برده مرفوعا لا غير شرع في حوال بعض منها وهو المبتدأ والخبر

فاعرف

فصل في عمل المبتدأ والخبر أفعال معروفة يجعل إلى تلك الأفعال والخبر في المبتدأ
 اسمها والخبر خبرها وقسم النواصب جمع ما صحت من النصب بمعنى الأفعال تلك الأفعال
 والخبر حكم المبتدأ والخبر وهي خمسة أنواع الأول الأفعال التي انقضت بقيمتها ناقصة لانها
 لا تتم بمفعولها كالأفعال التي انقضت بقيمتها ناقصة لانها لا تتم بمفعولها كالأفعال التي انقضت بقيمتها ناقصة لانها
 سائر زيد والمشهور فيها ثلثة عشر فعلا كان وهي أم الباب نحو كان زيد فاما ما صار للأفعال
 من حال الحال نحو صار الماء هواء واسم الأفعال من مفعولها بالفتح نحو أصبح زيد صائغا
 وانضم الأفعال إلى النواصب في زيد وكذا واسم الأفعال من مفعولها بالفتح نحو أصبح زيد صائغا
 نهان نحو ظل زيد كاتبا وياتي للاسم في الأفعال من مفعولها بالفتح نحو أصبح زيد صائغا
 نحو ليس زيد ناطقا وما زال وما أراح وما انفك وما أفاض وما أفاض وما أفاض وما أفاض
 أيضا في الأفعال التي هي على التثنية والاثبات فمضى ما زال زيد ما بقيت له مائة وما أراح
 موكبنا ثابت كرم وما انفك بشر لها ثابت لما أمته وما أفاض خالد في الجبال حيث نزل ما دام
 ولغيره مصلته وهو توفيت امرأته ولا يخفى أن الأفعال التي هي على التثنية والاثبات فمضى ما زال زيد ما بقيت له مائة وما أراح
 وقت جلوسه وحكمها اسمكم أفعال ناقصة بحسب اللفظ فيرفع الاسم ونصب الخبر
 وبحسب المعنى فيرفع الخبر والفاعل على صفة مفعول كان زيد فاما ما بقيت له مائة وما أراح
 في الماضي يعوق قيام زيد ثابت ومقرره فيما مضى ويجوز في الكلام من الأفعال توسط الخبر
 بين الفعل والاسم نحو كان قائما زيد لأن الفعل القوة لا يبطل على تغييره فمضى ما زال زيد ما بقيت له مائة وما أراح
 فيها سوى الخمسة المذكورة الأولى والأخرى والأولى أما ما بقيت له مائة وما أراح فيها سوى الخمسة المذكورة الأولى والأخرى والأولى أما ما بقيت له مائة وما أراح

فلا يقال اميلوا الى زيد ولا كريما ما برح عمر لأن ما لا مصدر فلا يتقدم عليه شيء ويجوز
 فيما في الفعل الذي علماء ما فصح وليس وما زال أي سوى هذه الثلاثان تكون تأتي
 غيرهما جازلا الخبر نحو كان الأمر أي وقع وصار إلى زيد أي ذهب إليه وكل البواقي
 بخلاف هذه الثلاثة فإنها ناقصة بل بحسب الاستقرار وما يتصرف منها أي من
 الأفعال الناقصة كالمضارع واسم الفاعل والمصدر يعمل عليها نحو يكون زيد قائما وليست
 كأنها الناقصة بل هي كقولك فاصلا مستلزمات أي هي هنا مستلزمات والمستلزمات من
 شأنين يسأل عنه كانه قيل كانت كان أم الباب هل لها خاصية توجد فيها أو لا
 وغيرهما من الأفعال الناقصة فاجيب نعم مستلزمات الأولى مختصركان من بدلتها
 بجواز حذف النون من مضارعها الجوزم بالسكون نحو لم يكن بغيرها يكون أو كان
 سكنت النون جزوا حذف النون لا لبقاء الساكنين وحذف النون تخفيفا تشديدا
 لها بحرف العلة بسبب سكونها وخفتها بالسكون وإذا لم يكن مخبرا لم يكن أو كان
 ولكن لا بالسكون بل بالحذف نحو لم يكن ولم يكونا فلا تحذف لكونها محملا
 شبيهة بحرف العلة ويجوز الحذف شرط آخر أو شرط آخر أو شرط آخر علم اتصاله
 أي المضارع المحذوم بالسكون بضمير النسب ولا يباكر ومن ثم أعني من بعد
 الشرط لم يخفى محمول يكن ولم يكن الله ليغفر لهم أتلف الأولى فلا تنافي في الأشياء
 إلا موطأ المستعمل فلا يلزم دخول الضمير البار في وسط الكلمة فلا يقال لم يكن
 أم الضمير المرفوع المستعمل في الكلام كالمعذور والمناقضة في الأصول
 بالمستعملين أحسن من غيرهم فإما أصلهما يدعي وهو لو لم يكن مستعملا في الأصل

ولما لم يزد هاء الضمير إلى أصلها بل يقال يده ووجه بخلاف الأب والعم يقال فيهما ابوه وأخوه
 وأما الثاني فلا تنافي الساكن فيه حركة النون بالفتح فله لم يفتح وزال عنه وجوب الهمزة
 بحرف المد فلا يجوز حذفها والمستلزمات الثانية جازلة في نحو الناس محزونون بألفهم إن
 خير فغيره وإن شرفا شرفا في كل تركيب يحذف فيه بعد الهمزة شرطية اسم ثم فاء بعد اسم آخر
 أربعة أوجه نصب الأول ورفع الثاني كقول الكتاب أي أن كان عليه خير فغيره خير والحد
 فيه ثلثة أشياء ورفعها نحو خير فغيره أي أن كان في عليه خير فغيره خير والحد
 أربعة أشياء لأن قد يركن في علمه كان ساسلاف علمه ونصبها نحو خير فغيره
 أي أن كان عليه خير فكان جزاءه خير والحد وف فيه أربعة أشياء وعكس الأول يعني
 رفع الأول ونصب الثاني نحو خير فغيره أي أن كان في عليه خير وكان جزاءه خيرا
 والحد وف فيه خمسة لأن في علمه تعالى بمقدار ما فيه والأول أقوى لكونه محذوفا
 والآخر أضعف لكونه محذوفا أكثر والمتوسطان متوسطان بين القوي والضعف
 لكون محذوفهما متوسطا بين القليل والكثير فإن الأربعة متوسطة بين الثلاثة
 الخمسة الثاني من التوامع الأضداد المشبهة بالفعل في كونها بمعناه وهذان وإن
 بمعنى حقيقت وكان بمعنى شبيهت ولكن بمعنى استند ركت وليت بمعنى تمتت و
 فعل بمعنى ترجيت مبدئات على القمع كلما خفي عليها عكس عمل كذا أي نصب
 الاسم ورفع الخبر نحو أن زيد قائم وبالحق أن زيد قائم وكان زيد أسد ولكن عمر
 جبان وليت أشج يتم ولعل الله يوفق ولا يتقدم أحد محمولها من الاسم والخبر
 عليها أي على نفس هذه الأضداد لضعف عملها لأنها إنما عملت لأشياء بها لا لأنها

فلا تعل في المعرول المقدم مطلقا وان كان ظرفا او جارا او مجرورا ولا يتقدم خبرها على اسمها ايضا لان العمل الضعيف يجل بتغير العلم الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا او مجرورا فيصور تقدمه على الاسم لان الظرف مما يتوسع في غيره وذلك لان الظرف اقارب من المكان ولا يخلو شئ مما سوى الما رى تعالى عنهما فيكون كالحرمان بال نسبة الجميع الاشياء فيدخل حيث لا يدخل غيره نحو ان في ذلك لعلية وانما فصلت لام التاكيد على الاسم وانما جعلها الخبر كالمفترع نحو ان الكافر ليقترع لئلا يلزم اجتماع حرفي التاكيد وتلقفها اما الكافة فتكفيها عن العمل فتدخل ج على الفعلية ايضا نحو انما ضرب زيد وانما زيد ضارب والدليل على ذلك استعمال العرب كذلك واعلم ان ان المكسور لا تغير المحلة والمفتوحة تغيرها وتوكل مع معموليها مصدرا اي معنى مفردا والمشتق اراد ان يبين ضابطه محل المكسور والمفتوحة فقال المصدرا اي المعنى الافراي ان حل محل ان اي في محل كان غير هذه الكلمة فصحت ههنا التوكل على المفرد والاعمالها كسرت شئ في محل فان جاز الامر ان اي حلول المعنى الافراي فيه وعدم حلو له جاز الامر ان تضع الهمزة في محلها والاول نحو اولم يكفهم انا انزلنا فان مع معموليها وقعت في محل الفاعل والفاعل لا يكون الا مقفم افقت ههنا التوكل على الماضي ويقع وقوعها فاعلا اي ولم يكفهم انزلنا الامر ان والثاني نحو قال يعقوب ميم بن ميم اني عبد الله ومقول القول ومحمية لا يكون الا جملة فكسرت الهمزة لذلك والثالث نحو اولم يول اني عبد الله وحول الامر فيه يلقى على حوازي الاعتبارين وذلك ان المبتدأ

انما

خط

5

انما وقع فلا وكان خبرا ايضا فاولا وقال القوي واحد يجوز ان يعتبر الخبر اي القول الثاني فاولا كقول المبتدأ اني القول الاول كذلك بان يقال في المثال الاول قول الله فاولا القول قول لان الاسم المنفصل حكمه الضيف اليه وحمل له ايضا قول الله هو الشاهد باللسان وقالا القوي واحد وهو التكميل خبر عن قول الله بانما جعل الله ويجوز ان يعتبر اي الخبر جاز ويؤيد المبتدأ على القول الاول باسم المفعول اي القول بان يقال الاول قول اي مقول الاول وهذا القول وهو التكميل والمفعول على اسماء هذه الحروف منصوب لان المعطوف من التوابع والتابع انما يعرب باعتبار المتبوع سواء كان قبله حتى الخبر نحو ان زيد وعرفا فان اوبعد منسبه ان زيدا فانم وعرفا اي وعرفا ايضا فانم فقد خبر الثاني بقرينة خبر الاول ويختص بحسب الاستقراء ان ولكن يجوز ان يصداق مع المعطوف بشرط معنى الخبر نحو ان زيدا قام وعرفا بالرفع عطفا على محل اسمان وهو المبتدأ وخبر المعطوف ايضا محذوف كما بقا وانما شرطه مقفم الخبر لا ان يرفع المعطوف وكان المعطف قبل منسبه نحو ان زيدا وعرفا فانم ثم نواردها الما رى على محل واحد وهو غير سائر من المواضع ما ولا المشبهان بل يسهل التقى والدخول على المبتدأ والخبر وتعملان عليهما وهو رفع الاسم ونسب الخبر على امر بشرط بقا التقى في جهة التثنية بينهما وبشرط ثلث الخبر ان لا يتغير نظم معمولي عامل ضعيفا لا نحو نحو ما زيد فانما والاول جازا فاولا تقضى التقى وتقدم الخبر على العمل انما في صورة الانقراض فالحواشي الشبهة وانما في صورة التقدم فالغير التكميل نحو ما زيد لانم وما قام زيد وبشرط ما خاصة عدم زيادة ان التانية معها فاولا زيدت بطل العمل في الفاصلة نحو ما زيد قام وانما اشترط هذا الشرط لئلا يدور لان ان لا يراد معها اسلا لا تقا التقى المحال ولا التقى الاستقبال فيجمع بينهما كالحال

ويشترط في الخامسة ان يكون مفعولها اي اسمها وضعها فلا عمل في المعرفة وذلك اضعف شيئا
 وليس لما تقدم من انها لا تقبل استقبال وليس لغير الحال وان لحقتها اننا انما نذكر
 اذا وضع عملها بالفاصل واختصت بالاحيان اي انظر في العلم في الظاهر
 وكذا عند فاسمها نحو ولايت حين مناص اي ولايت حين مناص اي مقر
 من لا تواسع له الثانية الجنس وتسمى لاه السرية وتعمل على ان وهو نصب الاسم وضع الفعل
 كما شرطنا كانت ان لنا كذا الاثبات ولاه التبرئة لنا كذا التفرع عملت عليها في العلم في العلم
 لأن وان فرع للفعل ففهم فرع الفرع فيكون اضعف في العلم ولذا قال تعالى ان بشرط
 عدم دخول جاريها فان دخل جاريها فالعمل الجار نحو شهدا ان امير المؤمنين عليا لله
 ووجهه رسول الله صلى الله عليه واله بالاضافة لبقا اي الفصل بينهما لان الجنس وفصل اسمها
 فعمل الجار ونحوها لانها ما فوق بالنسبة اليها واسمها ان كان مضافا او شبيهها
 نصب اعك ان معناه منصوب نحو لا غلام رجل في الدار والخبر انك فيها والا اي وان
 لم يكن مضافا او شبيهها به في علمها ينصب به وهو كرك في المقدم والخوف في التثنية
 والجمع نحو لا رجل ولا رجلين في الدار اما بانها فلفظت معنى من الجنسية وانما كرك البناء
 على الحركة فالفريق بين البناء الاصل والعارض وانما تكون الحركة قصدا فلا انها لو كانت
 لتوم انها من التثنية ولو كانت فمتمم لتوم انها بالابتداء ويشترط تنكيره اي تنكير اسمها
 ومباشرة لها اي الكلمة لان فان عرف اي اسم لا او فصل بينها وبين اسمها المهم من العمل
 لما عرفت انها فرع الفرع واضعف في العلم فلا عمل في المعرفة ولا في المفعول وكذا
 ابطا في السؤال المقدم نحو لا زيد في الدار ولا عمرو فاجابا زيد في الدار او عمرو ولا

في قوله تعالى انما نذكر
 في قوله تعالى انما نذكر
 في قوله تعالى انما نذكر

في قوله تعالى انما نذكر
 في قوله تعالى انما نذكر
 في قوله تعالى انما نذكر

ولا في الدار رجل ولا امرأت في جوابا في الدار رجلا وامرأة تنكير في جواز وجوه الفعل
 في اسم لاه المكونه ولك اي جاز لك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي في كل تركيب
 كرك في كرك لا على سبيل العطف ووقع بعد كل منهما تنكرة بلا فصل نحو لا حول ولا قوة الا بالله
 ففهم على الاصل اي مثل ما لم يتكرر فان اسمها مع مفتوح لا غير كلف الا رجلا في الدار
 نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لاف كالم ففهم انما في الجند لا في قوله لا حول
 على ممد وخبرها عند راي الا حول ولا قوة محدودان الا بالله او عطف جملة على جملة
 اي الا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ففهم في خبر الجملة الأولى استغناء عن خبر الجملة الثانية
 وانما اكتفي في تقدير الخبر بقول الا بالله ولم تذكر المتعلق الذي هو موجود ولا المستثنى
 منه الذي هو باحد لأن هذا مستثنى مفرغ والمستثنى المفرغ انما يعرب بحسب العوامل
 والعامل في المستثنى منه هنا لا التبرئة على انه خبرها انما قلت لا حول باحد الا بالله
 يكون الجار مع ممد وخبر لا فانما مقام متعلق الذي هو موجود ولا حول ولا قوة الا بالله
 هو الخبر ويجوز التصريح بالجمع بان يقال لا حول موجود باحد الا بالله لكن خبر الكلام ما قبل ذلك
 الثاني وضعها بالابتداء اي لا حول ولا قوة الا بالله لا تجوز قولهم لا حول ولا قوة ففهم
 في الرفع فيها مطابقة السؤال ويجوز جعلها من قبل عطف المفرد على المفرد كما هو الظاهر من
 عطف الجملة على الجملة ايضا اي الا حول الا بالله ولا قوة الا بالله او على الاعمال كليل على الرفع فيها
 على حال لا عمل ليس فيكون الخبر اعرف لنا الا بالله منصوب اسوا جعل من قبل عطف المفرد على
 المفرد او عطف الجملة على الجملة انما في قوله لا حول ولا قوة الا بالله اما في
 الاول فلو ان لاه الا حول لا في الجنس واما في الثاني فلو ان لاه الثانية ففهم انما

في قوله تعالى انما نذكر
 في قوله تعالى انما نذكر
 في قوله تعالى انما نذكر

بالعطف على المحل اي على الاول لان محله رفع بالابتداء سواء جعل من قبل عطف الخبر
 على المقدم او عطف الجملة على الجملة او على حال الثانية كليس ويتعين ان يجعل من قبل
 عطف الجملة على الجملة اي الاول موجود ولا قوة موجود الآباء ولا يجوز جعل من قبل عطف
 المقدم على المقدم لان لم يكن الآباء مفعولاً منصوباً وهو غير لازم الراجع مكرراً الثالث
 اي رفع الاول وضع الثاني نحو لاول ولا قوة الآباء اما وضع الثاني فلكون لا الثانية هي
 الجنس ورفع الاول على حال الاولى كليس هو اية من قبل عطف الجملة على الجملة لانه
 لما عرفت والقائما وجعلها زائدة في خبره العطفان الخامس فتح الاول لكون لا
 فيه لفي الجنس ونصب الثاني بالعطف على التلقا اي لفظ المفتح لمشاهاة التفتح
 في موضعها اي حركة اعراب تعرض بعرض العامل وتابع العربا لما
 يلحق على لفظه وكما ما يشبه نحو لاول ولا قوة الآباء مع جواز العطفين في
 في عطف المقدم على المقدم جعل الآباء خبراً لما يتقدمه المتعلق بصيغة المثنى وفي
 عطف الجملة على الجملة جعلها خبراً للثانية وتقدم مثلهما خبراً للاول فيقيد المتعلق
 فيهما بصيغة المفرد الخامس من انواع افعال المقاربات في التسمية بها تليد
 جميعها ليست للمقاربة كما ستعرف وهو كاد وكرب وارشك لدنو الخبر على المقدم
 نحو كاد وكرب وارشك الشمس غروباً اي غروبها وعسى لربا شاي لكون الخبر
 مفعولاً نحو الله ان يشق المرء اي شقائه من عند الله واقشاء وطفق للشمس
 في اي في الخبر نحو انشا وطفق زيد يكتب اي شق في الكتاب وتعل افعال المقاربة
 على ان لا تها من اخوات كان ولا فرق بينهما الا ان اخبارها جعل مبدوءة بمضارع دائماً

بجزء

بخلاف خبر كان فانه يكون مفعولاً اي شاي ويقلب في الاولين اي في كاد وكرب بخلاف
 اي في خبر الخبر عن ان التي هي حرف الاستقبال ومفهوم الاولين قريب من الحال فجمع
 بينهما كالحال نحو ما كادوا يفعلون ويقلب في الاوسطين اي في وارشك وعسى
 اقترانها اي اقتران الخبرين وذلك في عسى مستم لأن الاستقبال والرجاء
 ايضاً انما يحصل فيه نحو عسى ان يحكم واما في وارشك فعبر مسلم بنا على ان
 كلامه لا يجعلها في صدر الباب مثل كاد في الدنو مثل عسى في الرجاء فاقام
 وارشك في الخبرين وهما انشا وطفق فتمت لانهما للشرع في الحال فلا يجتمعان
 مع حرف الاستقبال نحو انشا وطفق زيد يكتب اي شق وعسى وانشا وكرب على ان
 اللحق لم يستعمل في كلام العرب غير الماضية منها وجاء بكاد ويوشك وطفق الاول
 كقولهم عسى ان يكاد الذين هم والذين فيك باسارهم والثاني كقول الشاعر يوشك
 من قمر منقذ في خبره قرأته بواقعه واما الثالث فقد تبع المصنف في كره على
 الضم والجره ولم يذكره في هذا فانه قد لا يوافق بعض الافعال التي لا يفتتح
 عسى وارشك بحسب الاستقراء باستخفافهما من الخبر فكل من تأمّن ذلك
 في التركيب كان فيه جد عسى مع الفعل وكان بعد ذلك الفعل اسم ظاهر فاعمل له
 نحو عسى ان يقوم زيد اي قيامه وانما قدمت هذا الاسم على خبر عسى جعلت مبدوءة
 وتلت زيد عسى ان يقوم فلك اي فجاز لك وجهان من التركيب الاول افعالها
 اي افعال عسى في خبره زيد ويكون ذلك الخبر اسمها فاجد ها وهو ان يقوم خبرها
 والخبر المبتدأ والثاني في خبرها عسى اي في خبر عسى عن خبره زيد فاجد ها اي

وهذا من انشأ وطفق زيد يكتب اي شق وعسى وانشا وكرب على ان
 فانما يحصل فيه نحو عسى ان يحكم واما في وارشك فعبر مسلم بنا على ان
 كلامه لا يجعلها في صدر الباب مثل كاد في الدنو مثل عسى في الرجاء فاقام
 وارشك في الخبرين وهما انشا وطفق فتمت لانهما للشرع في الحال فلا يجتمعان
 مع حرف الاستقبال نحو انشا وطفق زيد يكتب اي شق وعسى وانشا وكرب على ان
 اللحق لم يستعمل في كلام العرب غير الماضية منها وجاء بكاد ويوشك وطفق الاول
 كقولهم عسى ان يكاد الذين هم والذين فيك باسارهم والثاني كقول الشاعر يوشك
 من قمر منقذ في خبره قرأته بواقعه واما الثالث فقد تبع المصنف في كره على
 الضم والجره ولم يذكره في هذا فانه قد لا يوافق بعض الافعال التي لا يفتتح
 عسى وارشك بحسب الاستقراء باستخفافهما من الخبر فكل من تأمّن ذلك
 في التركيب كان فيه جد عسى مع الفعل وكان بعد ذلك الفعل اسم ظاهر فاعمل له
 نحو عسى ان يقوم زيد اي قيامه وانما قدمت هذا الاسم على خبر عسى جعلت مبدوءة
 وتلت زيد عسى ان يقوم فلك اي فجاز لك وجهان من التركيب الاول افعالها
 اي افعال عسى في خبره زيد ويكون ذلك الخبر اسمها فاجد ها وهو ان يقوم خبرها
 والخبر المبتدأ والثاني في خبرها عسى اي في خبر عسى عن خبره زيد فاجد ها اي

يقوم اسم لما معن عن الخبر فالعابد الى المبتدا هو خبر يقوم لا خبر يظهر في المثال المذكور
 في التانيث والفتنة والجمع فعلى الاول وهو العاطف خبر زائد تقول هند
 عسلان تقوم والزبدان عسلان ان يقوموا والزبدان عسلان ان يقوموا وعلى الثاني
 وهو خبر يعطى عن الخبر تقول عسلان في الجمع نحو هند عسلان تقوم والزبدان عسلان
 يقوموا والزبدان عسلان ان يقوموا النوع الثاني من انواع المعرب ما اى اسم معرب
 يرد في الكلام منصوبا لا غير وهو ثمانية اقسام الاول المفعول به قد مر لانه اشهر
 للمفاعيل وهو الفضلة في الكلام وهذا شامل لجميع المنصوبات الواقعة على الفعل
 خرج بالجميع نحو ضرب زيد فزيد فضلة يتم بذكره الكلام وقد وقع عليه الضرب
 والاصل تاخر عن اى عن الفعل العام فزيد لا حق لمفعول ان يكون بعد عامله
 وقد تقدم على ما يجوز في الاقادة المحلان تقدم ما حقه التأخير في هذا المحصر
 بشهادة الذوق نحو زيد ضربته لا غير وقد تقدم وجوبا للزوم من الضرب
 مع ما يجب له صدر الكلام كالاتيها نحو من رايت على من جعل من الرجال ثمرا
 فمن اسم استفهام مفعول مقدم على عامل حفظ الصلة منه وما يقضى الصلة
 ستم الاستفهام والشرط والقسم والتعجب والتفويظ والابتداء الثاني ما يورث
 لا غير المفعول المطلق وانما سمي لعدم تيسره بحرف والابتداء كسائر المفاعيل
 كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه فالثالثة الاولى قد مر
 والاخير يظهر بخلافه المفعول المطلق وهو المصدر الذي يؤكد عامله ويبين
 نوعه او عده نحو ضربته ضربا يثقال للمؤكد لانه يدل على ما دل عليه الفعل فهو

هذا هو المفعول به
 هذا هو المفعول فيه
 هذا هو المفعول له
 هذا هو المفعول معه
 هذا هو المفعول بال
 هذا هو المفعول بال
 هذا هو المفعول بال

هذا هو المفعول بال
 هذا هو المفعول بال
 هذا هو المفعول بال
 هذا هو المفعول بال
 هذا هو المفعول بال
 هذا هو المفعول بال

نحو

فيكونا وضربت ضربا لا يبرئ من التوبيخ لأن المفعول قد شبهه بغيره بغير (المراد بغيره) كقوله
 محضوم وهو نوع من الضرب وضربت ضربين مثال للمعدوق وهو ظاهر والمراد بغيره
 ما لا يلائم لانه يفرق بين تكرار الفعل والفعل اللاحق ولا يجمع اجماعا وفي التوبيخ خلاف
 والصحيح انه يثنى ويجمع ايضا لأن النوع قد تعدد ويختلف فيحتاج الى التثنية والجمع
 واللفظ المفرد لا ينفك ولما اتي بمثال العددى بسبعة لم يثنى بل جمع الجانين جواز ثبوت
 بوجهه ويؤيد ما ذكرنا من المدح في الصحيح قول ابن مالك والتوكيد نحو هذا ببدأ
 وقت وجمع غيره واخرها لأن خبر غيره واجمع الى التوكيد في التوبيخ وحذف
 علمه ما اى حذف ما عاين لا انه لا يعرف بها كالف نحو قياى فقال له سمعنا
 ورجياى الى حال الله رجيا ويا ساى حذف ما سياتي يعلم له انه قد حذف معها
 الفعل وجوبا وذلك في مواضع منها ما وقع المفعول السابق في صلة لا وهو ممنون بجملة
 مقدم عليه ونحو ممنون بالجملة صدرها بالاضافة الى الفاعل والمفعول وبما مر في
 المطلوب منه وبمقتضى الاثر بيان انواع المحمل نحو قوله تعالى في صدق الوفاق فاما ما بعد
 واما فلا في قوله تعالى في صدق الوفاق فمضمونها صدق الوفاق والفرع من صدق الوفاق
 اما المن او العدل فمقتضى الله تعالى هذا الفرع المطلوب بقوله فاما ما بعد اى في الوفاق
 وانما فلا اى ما عاين منى واما ما بعد من فلا ومنها ما وقع المفعول المطلق فيه
 مضمون جملة لا محتمل لها غير نحو قوله تعالى في صدق الوفاق فمضمونها صدق الوفاق
 فاما من صدره وقع مضمون الجملة وعلى على الفرع هم لان مضمونه الاعتراف
 ولا محتمل له سواء ومنها ما وقع المفعول المطلق فيه مضمون جملة لا محتمل له غير نحو

هذا هو المفعول به
 هذا هو المفعول فيه
 هذا هو المفعول له
 هذا هو المفعول معه
 هذا هو المفعول بال
 هذا هو المفعول بال
 هذا هو المفعول بال

تخويزيد فاقم حقا أي حقا، فثبت ثبوتها فقام مصدر وقع مضمون جملة وهو
قوله زيد فاقم ولها احتمال غيره لأنها احتمل الحق والباطل أي لصدق والكذب ومنها
بما وقع المفعول المطلق فيه مثبتا بعد فعل ومفعول داخل كل منهما على اسم لا يجوز كون
المفعول المطلق خبرا عن المفعول أي لا يستلزم أي ليس بصير ولا عما انت سير أي غير
سير ومنها ما وقع المفعول المطلق فيه مكررا بعد م لا يصلح أن يكون خبرا عن خبر
زيد سير استلزم أي ليس بصير استلزم ومنها ما وقع المفعول المطلق فيه للتشبيه
علاجا بعد جملة مشتقة على اسم بمعنىاه وعلى صاحب ذلك الاسم نحو ممرت به
فإذا لم يصوت صوت حيا أي يصوت صوت حمار فصوت حمار مصدر وقع
للتشبيه علاجا أي دالا على فعل من فعل الجوارح بعد جملة هو قوله صوت هي
مشتقة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتقة أيضا على صاحب
ذلك الاسم وهو الضمير المجرى في له ومنها ما وقع المفعول المطلق فيه مضافا
إلى الفاعل والمفعول أي على صيغة التثنية وإن لم يكن للتثنية بل للتذكير والتثنية
نحو ليلتك أصلا ليلتك أي ليلتك أي ليلتك أي ليلتك أي ليلتك أي ليلتك أي ليلتك
الفعل وقيم المصدر مقامه ويرد إلى الثلاث في حذف زوايد ثم حذف حرف الجر
من المفعول وأضيف المصدر إليه فصارت ليلتك وسعدت ليلتك أصلا لسعدتك أعاد
أعلى سعادا بعد سعاد بمعنى عانة بعد عانة فهو على قياس ليلتك الآن أسعد
يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام **الثالث** عما يرد منصوبا لا
المفعول له وهو المنصوب بفعل فعل التحصيل في المستقبل ولو بالاعتبار

سما

أو المحصول في الحال نحو ضربة زيدا مثال لما فعل الفعل وهو الضرب التحصيل في الحال
أما المحصول الضرب ويترتب عليه وقوعه من الحرب جينا مثال لما فعل الفعل وهو
للقعود المحصول في الحال القعود أي وقع بسبب حصول الجبن ويستتر في كونه مفعولا له
كونه مصدا لافعال بعامل وقفا على علا كما في ضربته زيدا فاقم أي بيا مصدر وقع بمعامل
في الوقت الذي كان الضرب والتأديب واحد لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار بأن يعتبر ولا
فعل الضرب ثم يعتبر زمان التأديب لأن الضرب في الخارج للتأديب ومضاهيها على
فان المتكلم كما هو ضارب فهو مؤدب ومن أي ومن اجل ذلك الاشتراك في اللاحق باللام
فيما لم يكن مصدا للغير والارض وضعها للنام وفيما كان مصدا لم يكن بمعامل
والوقت نحو نهات السفر وفيما لم ينفذ في الفا على البض محو حيلك لحياتك يا غلبين
ثني من ذلك عند المصنف لأنه اعتد المنصوب في تعريفه كما عرفت ولا تجعل مفعول له
من أقسام ما يرد منصوبا لا غير وإنما لم يجز يري كل ذلك مفعولا له والقرائة مواو للغة
فالحق معك وقد قال الامام عليه السلام كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وكل مضاف
الي مجرور والاربع ما يرد منصوبا لا غير المفعول معه وهو المذكور بعد واو المعية وهي الواو
التي بمعنى مع تدل على معنى المصاحبة ولذلك قال المصاحبة مفعول الفعل سواء كان المفعول
فاعلا أو مفعولا أو سواء كان الفعل قطعا أو معنويا وأختلف في عامله فقبل هو هذه
الواو التي بمعنى مع ومذهب الجمهور أنه هو الفعل ومعناه بتوسط تلك الواو وعلى
القولين لا يقدم على عاملها ما عدا لاصل الواو وهو كونها للعطف والمعطوف
من التتابع والتتابع لا يقدم على المتبوع نحو سرت وزيدا أي مع زيد مثال لكون

ظرفان بهم و محو در ظرف محو
 فاعل نصب بقدره جانا و انصب محو
 ظرف محو مفعول
 محو ان رت نفس محو

الفعل لفظيا وما لك وزيدا اي ما تصنع مع زيد مثال لكون الفعل الفعل معنويا
 لان ما لك بمعنى ما تصنع وحيث انا وزيدا هذا مثال لكون الفعل لفظيا لكن مع فرق
 بينه وبين المثال الاول يظهر من قوله والعطف في الاولين قيع اما في سورت وزيدا
 فلان العطف على التعمير المرفوع المتصل لا يحسن الا بعد تأكيد به في مفعول
 كما ياتي في موضعه انه ولا تأكيد هنا واما في ما لك وزيدا فلان العطف على التعمير
 المحرور لا يجوز على المشهور ولا بعد عادة الجار على المعطوف كما يحكي في باب هـ
 لمزيد هنا وفي الاخبار سابع اي العطف في المثال الاخير وهو قوله حيث انا
 وزيدا جائز لوجود التأكيد بالمفصل فيه فيجوز نصب زيد على المفعول مع وجود
 رفعه على العطف على المرفوع المتصل وفي نحو ضربت زيدا وعمر واجب لان الاصل
 في الواو والعطف والحال ملو معنى مع خلافا الاصل ولا يصار اليه الا عند الضرورة
 وهي في الاولين كون العطف قيعا وفي الاخير كون خبرا عن الظاهر لسبب كون
 المعطوف عليه في مرفوع متصل بخلاف هذا المثال فان العطف فيه جائز مع ظهور
 موافقا للاصل فيجب ان يحمل على الخامس مما يرد منصوبا لا في المفعول فيه وهو
اسم نه ان مهم او معينا واسم مكان مهم او بمنزلة احد هما منصوب بفعل فعل
 فيه اي فعل ذلك الفعل في ذلك الزمان او المكان نحو حيث يوم الجمعة مثال
 للزمان المعين ومثال الزمان المبهم كقولك ضقت دهرًا وصلت خلف زيد
 مثال للمكان المبهم لان خلف زيدا في هذا الجانب منه محتمل غير النها ذلك
 سائر الجهات الست وسرت عشرين يوما مثال لما هو منزلة الزمان وعشرين

في باب هـ من كتاب المنهاج في بيان نصب زيد على المفعول مع وجود رفعه على العطف على المرفوع المتصل
 في قوله حيث انا وزيدا جائز لوجود التأكيد بالمفصل فيه فيجوز نصب زيد على المفعول مع وجود رفعه على العطف على المرفوع المتصل
 في قوله حيث انا وزيدا جائز لوجود التأكيد بالمفصل فيه فيجوز نصب زيد على المفعول مع وجود رفعه على العطف على المرفوع المتصل

فبما شال لما هو منزلة المكان وكذلك يعلم حكم كل عد من مائة وفوق ضربت
 عشرين ضربا عشرين مفعول مطلق وفي ضربت عشرين رجلا هو المفعول به وعلى
 هذا القياس وانما نحو دخلت الدار وما وقع المكان المعين فيه منصوبا بعد دخلت
 مفعول به على القول الاصح لا مفعول فيه فلا يرد التقصير بان يقال تقيد المكان
 بالمهم لان ما في غير لان الدار مكان معين وقد وقع مفعولا فيه وجه الاحتج
 ان الدار في نحو مما وقع عليه الفعل لا مما فعل الفعل فيه فبسبب الدخول الى الدار
 كنسب التفسير الى زيد في ضربت زيدا السادس مما يرد منصوبا لا في المفعول فيه
 الخافض وبعضهم لم يجعله بابا على حدة بل يظهر في سلك المفعول واكثرهم يسميه ا
 المفعول به على الاشباع ولا مشاحة في الاصطلاح وهو الاسم الصحيح والاول به
 اي بالاسم المنصوب بفعل لازم بتقدير حرف الجود وهو اي المنصوب برفع الخافض
 قياسا مع ان وان المصدريتين يقع المنة فيهما وتشدد بالتون في الثاني وانما
 كان معهما قياسا لاستطالتهما بصلتهما نحوا وبعين ان جائكم ذكر من ركب مثال
 مثال هو مع ان الخففة التون اي من ان جائكم وعجبت ان زيدا قائم مثال هو ان
 المشددة اي من ان زيدا قائم وسماع في غير ذلك اي في غير ما كان مع ان وان وهو
 الاسم الصحيح نحو ذهبت الشام اي الى الشام وانما روي قوم سبعين رجلا
 من قوم فالقياس هو المؤول بالاسم والسماع هو الاسم الصحيح السامع مما يرد
 منصوبا لا غير الحال بذكر كبريت والتاثير في الضم وهو لغة التغيير والانتقال
 واصطلاحا المبني للمبني اي لفصله المبني لحيثه الفاعل في صدر الفعل

وهيئة المفعول في وقوع الفعل عليه تغيرت في كونها قبل للعامل بخلاف انعت
فاته لا يفهم منه التقييد فالفهم من قولنا جاء زيد واكبا صد والجحش عن جالته
الركوب ومن قولنا جاء الزيد الى الباب صد والجحش عن زيد الركاب كقول زيد الركاب
جائني فلا يفهم التقييد عنه وفي شرط تنكيرها لكونها في المعنى خبر عن ذي الحال
وحي الخبر للتكثير ونقول الغرض من الحال التقييد وهو يحصل بالتكثير والتعريف
زائد على الغرض والاغلب استعمال كونها مستقلة عن صاحبها مستقلة غير
جامدة مقارنة لعاملها في الزمان ليحصل التقييد المطلوب نحو جاءني زيد اركبا
فركبا حال مستقلة لا الركوب ينقل وينزل عن زيد قطعاً مستقلة لان اسم الفاعل
وهو من المشتقات مقارنة لعاملها الذي هو جاء لان الجحش وقت الركوب وقد
اي في الاستعمال الاقل ثابتة لصاحبها غير مستقلة عنه نحو جاءني زيد طويلاً
وجامدة غير مستقلة فالابن مالك في مثال ذلك كعبه مدّاً بكذا يدّاً بيده وكذا
زيد اسداً اي كاسد فيقول المشتق اي بعد ما لكونه مستقلاً بكذا مقبوضاً
باليد وكذا زيد حال كونه شجاعاً كالاسد ومقدرة غير مقارنة لعاملها بل يكون للفا
رقة فيها تقديرية وقرينة نحو رايت زيداً في يد سقياً باليد برغلاً ضائلاً حال من
زيد واصطلاحه عند اللغويين مقارناً لوقوع الرتبة عليه اسس وبعض المحققين اول
مثل ذلك بالغمم اي عازماً للصيد برغلاً والغمم مقارن لزمان الرتبة والاصل
في الحال تأخرها في الذكر عن صاحبها لانها في المعنى خبر عن صاحبها كالتقدم والاصل
في الخبر التأخر ويجب ذلك الاصل وهو تأخرها عن صاحبها ان كان صاحبها محملاً

بها

نحو مررت ببندي فانه لا يجوز ضرب صاحبته فلا يقال فيها فائمه مررت ببندي كالتأني
ضرب هند لان الجحش لا يتقدم على جاء حرفاً كان او اسماً فاما كان حالاً من الجحش وشدّاً
من شؤنه وصفت من صفاته فهو ايضاً كذلك بل ذلك بطريق اخرى وبطريق اخرى وضع واجل الخافه
في ذلك ضعيف كالاخفى ويمتنع ذلك الاصل وتأخر الحال عن صاحبها ان كان اي
صاحبها نكرة محضه وهو قليل اي والحال ان كون صاحبها نكرة قليل في كلام العرب
نحو رايت راكبا رجلاً يتقدم الحال عطف بها فلا يقال رايت رجلاً راكبا على الاصل لانها
يلتبسج بالصفة بخلاف صفة التقديم فان الصفة لا يتقدم على الوصف والالتباس
في صفة نصب ذي الحال فعل اسرها عليها ليطرد الباب ويجب تقدمها على العامل
ان كان لها الصفة بان كانت اسم استفهام محكيف جاء زيد فكيف اسم استفهام مبسو
محلاً على الحالية تقدم على ما يحفظ الصدارة ولا يجوز الحال مع اضافية اليه لانها تبين
هيئته لفاعل والمفعول والمضاف اليه ليس كذلك الا اذا فتح في مقام المضاف اليه يكون
ح في المعنى مفعولاً نحو بل يفتح من ابراهيم خديفاً اي ما نال الى الحق فلو حذف المضاف فاقم
للمضاف اليه مقامه بان يقال بل يفتح ابراهيم خديفاً كان في الحال مفعولاً مع استقامته
المعنى وكان المضاف بعضاً من المضاف اليه فيكون المضاف واقم المضاف
اليه مقامه اما يكون فاعلاً نحو اجمعت وجه هند راكبة فلو قلت اجمعت هند راكبة فقلت
الوجه يستقيم المعنى مع كون ذي الحال فاعلاً واما يكون مفعولاً نحو رايت وجه هند
راكبة على نحو آخر اركان على المضاف مفعولاً في الحال والمضاف اليه ايضاً اما يكون
فاعلاً نحو اجمعت هاهنا بك سرعاً باضافة المصدر الى المفعول ومفعولاً نحو اجمعت

ضرب زيد قائما باضافة المصدر الى المفعول والمضاف في الحال عامل في الحال
الثاني مما ورد منصوصا التميز هو التميز والتفصيل والمفرد والمبني واليدين في
واحد وهو النكرة الراضة للابهام المستقرى الثابت في المعنى الموضوع لم يحسب
الرفع للابهام العارض بحسب اشتراك اللفظ نحو من جارية فانه لا يميز في
الاصطلاح عن ذات اوصية وسياف مثالها ويفرق التميز عن الحال باغلبية جموده
على عكس ما تقدم في الحال من ان اغلب كونها مشتقة وعدم مجيئه جملته بخلاف
الحال فانها كما يجيئ مفردة تجيئ جملة ايضا كما يجيئ تفصيلا في الحقيقة والاعتناء
وعدم جواز تقديم اى يفترق التميز عن الحال ايضا بعدم جواز تقديمه على عامله لان عامل
اما اسم جامد واما فعل وشبهه وعلى الاول ما كان لسبب المشابهة للفعل شأ
ضعيفة بعيدة نحو عندي رطل زيتا وطلبا ثم التمييز لا يفرق بالضرورة واشبهه الفعل
الذي يتم بفاعل الذي يجيئ بعد فاعله جاء التميز بعد تمام الاسم اشتراك المفعول الذي
يجيئ بعد تمام الفعل وللعبدية من خلية في المشابهة فلو قلت زيتا رطل بقديم التميز
فال هذه المشابهة فلا يقدم على عامل الاسم اجماعا ولا عامل الفعل وشبهه من المصدر
والاشتقاق على الاصح لان التميز يكون فاعلا بحسب المعنى نحو طاب زيد نفسا او
طاب نفس زيد والفاعل لا يقدم على عامله ولما كان اغلب الاشتقاق في الحال واغلبية
الجمود في التميز مما يفترق ان به فان كان التميز مشتقا نحو لله درة فارسا احتمل الحال
ايضا ويعلم من ان الحال ان كان جامدا نحو طاب التميز طابا واظمينه فسر احتمال التميز
وهذا لازم كلامه رحمه الله فان لم يذكره وهو اعتبار جميع الاحوال في الالفاظ ما يقع

الاشباه

ويجوز

الابهام عن ذات يرفع عن المقدار غالبا اى في غالب المواد واكثرها والمقدار ايضا
به الاشياء اى يعلم بقدرة كالعديد والوزن والكيل ونحو ذلك ويكثر الابهام في شيئا
لو قلت عنك عشرة اى لم يعلم المراد منه حتى يوفق بالتميز اى درهما او دينار او نحو
اى بالتميز باضافة المقدار اليه قليل اى جاز على كلمة كطل زيت بخلاف النسب
فانه كيريد في غير المقادير التي هي الاصل في الابهام كما اشار اليه لكون النسب
في رفع الابهام في باب التميز وغيره اى ما يرفع الابهام عن غير المقدار برفع قليل
اى في قليل المواد لقصور طلب غير المقدار والتميز لقلته الابهام فيه ولذا قال والنحو
كثير محمول الغرض بالاضافة مع الحذف نحو خاتم فضة بالبحر والناظر اى ما يرفع الابهام
عن نسبة يرفع عن نسبة في جملة او نحوها او اضافة نحو عندي رطل زيتا
لما يرفع الابهام عن ذات هي مقدار فان الرطل انصف من ميهم باعديا اذ ان اى
جنس غير معلوم انه من العسل او الخمر او غيرها ويرتفع ذلك الابهام ويبين المهر
وضام فسمه مثال لما يرفع الابهام عن ذات غير مقدار واشتعل الامر شيئا ما
لما يرفع الابهام عن نسبة في جملة نظير طاب زيد نفسا والله درة فارسا وهذا
يصلح ان يكون مثلا لما يرفع الابهام عن نسبة في جملة باعتبار ان الله
مصدر وعن نسبة في ضافة باعتبار ان مضاف والدر في الاصل اللين وازيد
به التميز الكثير اى لله خير فارسا اى من جهة فراسته اى حلقته بالحويل لا
بعضه وكما بالفرنس كما توهم والناسب لمبني الذات هي اى الذات نفسها وان
كان استجابا مداما سبق من المشابهة الضعيفة في غير وليتين النسبة هو

المسند من فعل وشبهه وهو ظاهر النوع الثالث من أنواع المعرب ما يرد وجوزوا
 لأخيه وهو أنان لأنك لهما الأول المضاف إليه وهو ما اعلم حقيقة أو
 حكما نسب إليه شيء بواسطة حرف جر وقد مراد قوله مقدم الأفعال الجوزية والخوف
 المذكور نحو مريت زيد فان المروي قد نسب اليه بد بواسطة الباء لكنه لا يفتي
 في الاصطلاح مضافا إليه وقوله مراد الأفعال المنصوبة بنزع الخافض والمفعول فيه
 والمثال ما كان منصوبا بعد تقدير حرف الجر فان المراد بالمراد ما سبق له رسم ولا
 لم يبق له اسم كغلام زيد وضام فتنة وضرب اليوم والتقدير غلام زيد وضام فتنة
 وضرب في اليوم والأضافة في الأول فتنة لامية وفي الثاني بيانته وفي الثالث فتنة
 وتوحيحا كما أدخل الجملة المضاف إليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فأنه
 في حكم يوم ينفع الصادقين صدقهم لكن بقر المضاف إليه في الأضافة اللفظية كما
 عن التعريف كضارب زيد فأنه المشهور بل كان يكون اجماعا انه لا عرف فيها بل
 اضيف الصفة إلى المفعول الذي كان منصوبا قبل الأضافة والتعريف غير جامع و
 يمكن ان يقال ان التعريف يختص بالمضاف إليه في الأضافة المعنوية كقولها الأصل
 والحقيقة واللفظية فوعلمنا فانما يعرفها العمل على الأصل ويتشعب اضافة المعنويات
 واسما الاشارة واسما الاستفهام واسما الشرط والموصولات لعدم الازدواج
 العرب على اضافة سور في في التثنية الأخيرة وهي الاستفهام والشرط والموصولات
 صول لورد الاستعمال في ذلك نحو تعلم انكم احسن عملا في الاستفهام وانهم
 ياتينكم في الشرط انهم من كل شيعة اتيهم أشد على الرحمن عتقوا للرحمن

اخصا
 من

وبعض الأسماء يجب اضافة ما يدل الاستقراء اما إلى الجملة وهو إذا نحو وإذا
 أنكم قليلا حيث نحو جالس حيث جالس زيد وإذا نحو والليل إذا مضى أو
 اللغز مطلقا ظاهرا ومضمرا وهو كلا نحو جئت كلا الرجلين ورأيت كليهما
 وكلا نحو جئت كلا الميتين ورأيت كليهما وعند نحو المال عند زيد وعند
 ولدي نحو ولدي أسد شاكرا سلاح مقدف للبدن ظاهرا لم تقلم ونحو آخر
 بما زفير لدي وسوى نحو جئت القوم سوى زيد وكهولة وأذيتهم كرهه واستقر
 فضوك بايها وانت المشرك أو ظاهرا فقط وهو ولو نحو جئت ولو الباب
 وفروا نحو جئت ذوال مال وفروا نحو جئت حركات جهة أو مضمرا فقط
 وهو وحده نحو لا اله الا الله وحده لا شريك له وليك نحو قول تعالى الحسين
 عليه السلام حين نالاه عند فجة صلى الله عليه واله ليتك ليتك وانت في
 كفى وكما قلت قد معناه وإخوانة إني أخوات ليتك وهي سعديك
 وصانيك ودوايك **قوله** البحث الأضافة يجب تجر المضاف إلى المضاف
 ونحو المشق والجمع ولحقا قهما لأن التثنية وما يقره مقامه كقول النسيئة
 والجمع علاقة تمام الكلمة والمضاف تامة بالمضاف إليه فوجوده في نحو المضاف
 كوجوده في وسط الكلمة وهو غير جائز فان كانت الأضافة اضافة صفة إلى
 المفعول لفظية واللازم بالصفة هنا اسم الفاعل اسم المفعول والصفة المضافة
 وضافة اسم الفاعل كحسن كلمة واسم الزمان والمكان كقتل زيد وصائر
 المشتقات كلها معنوية وكذا اضافة اسم الفاعل والمفعول فام يوجب

بعض الأسماء يجب اضافة ما يدل الاستقراء اما إلى الجملة وهو إذا نحو وإذا
 أنكم قليلا حيث نحو جالس حيث جالس زيد وإذا نحو والليل إذا مضى أو
 اللغز مطلقا ظاهرا ومضمرا وهو كلا نحو جئت كلا الرجلين ورأيت كليهما
 وكلا نحو جئت كلا الميتين ورأيت كليهما وعند نحو المال عند زيد وعند
 ولدي نحو ولدي أسد شاكرا سلاح مقدف للبدن ظاهرا لم تقلم ونحو آخر
 بما زفير لدي وسوى نحو جئت القوم سوى زيد وكهولة وأذيتهم كرهه واستقر
 فضوك بايها وانت المشرك أو ظاهرا فقط وهو ولو نحو جئت ولو الباب
 وفروا نحو جئت ذوال مال وفروا نحو جئت حركات جهة أو مضمرا فقط
 وهو وحده نحو لا اله الا الله وحده لا شريك له وليك نحو قول تعالى الحسين
 عليه السلام حين نالاه عند فجة صلى الله عليه واله ليتك ليتك وانت في
 كفى وكما قلت قد معناه وإخوانة إني أخوات ليتك وهي سعديك
 وصانيك ودوايك

وهو وحده نحو لا اله الا الله وحده لا شريك له وليك نحو قول تعالى الحسين
 عليه السلام حين نالاه عند فجة صلى الله عليه واله ليتك ليتك وانت في
 كفى وكما قلت قد معناه وإخوانة إني أخوات ليتك وهي سعديك
 وصانيك ودوايك

وهو وحده نحو لا اله الا الله وحده لا شريك له وليك نحو قول تعالى الحسين
 عليه السلام حين نالاه عند فجة صلى الله عليه واله ليتك ليتك وانت في
 كفى وكما قلت قد معناه وإخوانة إني أخوات ليتك وهي سعديك
 وصانيك ودوايك

عليها بان كمالا بمعنى الماضي في معنوية ايضاً واما اذا كان بمعنى الحال والاستقبال
فمضارب زيد ومضرب عمر الان او غداً فاضافها لفظية ولا تقيد الا
تخفيفاً للفظ فقط ولا تؤثر في المعنى التعريف والتخصيص ^{فيها} والذات سميت لفظية
اي منسوبة الى اللفظ فقط والاى وان لم يكن ضافه صفة الى موصوفها بان لم يكن
للمضاف صفة اصل كغلام زيد وكانت صفة مضافه الى غير موصوفها كصارع
مضارب زيد ليس بمعنوية اى اضافة في كل ذلك معنوية وتفيد
الاضافة المعنوية تعريفها للمضاف مع المضاف اليه المعنوية كغلام زيد ونحوها
مع المضاف اليه التكرار كغلام زيد وانما تعريفها لكونها موضوعاً مع موصوفه
المضاف لا لكون النسبة الى المعين واللام سبق فرق بين غلام زيد وغلام زيد
والحال ان الاول معرفة اجماعاً والثاني توكيد اتفاقاً مع ان النسبة في كليهما
الى معين فلسبة شئ الى معين لا تستلزم تعيين المنسوب كما اذا قلت مضرب زيد
ونسبة المضرب الى هذا الشخص المعين لم يعلم منه اقل نوع من انواع المضرب
وذلك لانضم والمضاف اليه منها اى في الاضافة المعنوية ان كان جنس المضاف
بان كان اسم من شاملا له وقبوه في معنى من كذا ثم فستد او ظرفاً له في معنى وكذا
اليوم او غيره اى غير جنس المضاف وغير ظرف له في معنى اللام كغلام زيد وقد
يكسب المضاف المذكور من المضاف اليه الموت تأنيده فيكون وصفاً للموت
والعكس اى يكسب المضاف للموت من المضاف اليه المذكور تذكيره فيكون
حكم المذكور ذلك لكان الاتصال بينهما اى بين المضاف والمضاف اليه

نحو

حتى انهما في حكم لفظ واحد وانما اى بلفظ قد شعرا بتقبل هذا الاكساب لان الاتحاد
الحقيقي بينهما مفقود كيف وقلا عرابا عرابين وجوز الفصل بينهما باكر من كلمتين كما
في قوله كان يزودن اباعصام زيد جارياً بالجمام باضافة البرزدين وهو الغرس
المجرب الى زودن وفصل اباعصام بينهما وهو منادى مضاف حذف نداءه والاصل
يا اباعصام كان يزودن زيد جارياً بالجم وهذا الاكساب مع طئه ليس مطلقاً بل بشرط جواز
الاستعانة عند اى من المضاف بالمضاف اليه كقوله كاشرت صد القناه من الدم
لما اكسب اصد المضاف من القناه المضاف اليها تأنيدها تحت علامة التانيث
بفعل وفتح الاستعانة عند بان يقال شرت القناه من الدم وما قبل وان كنت
فيجب ثمانين قامة ورويت اسباب التماه وسلم ليسند من هذا القول تحقيره
وتعلم عنكم غير فهم وتشرق بالقول الذي قلنا قد كاشرت حلبة القناه من الدم
هذه الإبيات من قصيدة للأشعري يحاكي بها عرابي عداقه ويوعده بالجمام بعد الهجاء
البحري لقم العرو ورويت بمعنى تعدت واسباب التماه اطرافها والسم المرأة والاستعانة
الاخذ بالتدريج والمراد بالقول الاذل المجرى الذي قصد الاشعري تخويف العرابي وتهو اى
تكرمه وتزيره واصل المروان يصوت ككلب من خوفه غير فهم اى غير عرابي وتشرق على
نعم لازم تعدت الى القول بالبا اريد به هنا الحبس والاضحا والمراد بالقول الاذل المجرى
للاشعري والاذا عرابي بالبحر الاضحا ضد الاضحا يقول عرابي انزلت تحت الارض
او تعدت الى التماه لياخذك قول واصل بك هوى حتى تخرجه وتعلم ان غير عرابي
عنكم وتخط وتخطي هجر الذي ظهره كخط صد الرمح من الدم فالروى في رويت

بمعنى اذعانى كاشفت مصداقية وقول النار العقل كسوف بطع هوى وعقل
الحوى بزاد تنورا فحيث اكتسب المضاف الموصوف وهو النار من المضاف اليه المسمى
وهو العقل كبروا عيدا اليه ضمير المذكر حيث قيل مكسوف (المكسوف) وحاصل المعنى
ان نور العقل كيف باطنه العشق وتبعيته وعقل عامي العشق ونور الفيزياء
تنويراى نور ومن ثم اى ناهل اشتراط الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه
امنع قامت غلام هند لقلت في قامت هند الايفام من قيام الغلام
الثاني مما يرد محجوزا الفيزياء المحجوزة بالحرف اى يحرف الحرف الملقب وهو ما نسب اليه
شئ بواسطة حرف جر مفعول محجوز به بريد كما قرأ المشهور من حروف الجواز
عشر فاسبعة منها نحو الاسم الظاهر لفظا او نقدا او محلا والاسم المحل لفظا
من والى وعن وعلا فى والباء واللام نحو سرت من البصرة الى الكوفة فى البحر اللطيف
وزيت عن سلى مد عيا على ليلى فى البحر القدير وفى هذا المبيع بذل التثنية
لك فى البحر المحل سبعة منها نحو الاسم الظاهر لفظا وهو مد ومنذ وتخصان
بالزمان نحو ما رايت منذ يوم الجمعة اى ولا تقا وروى يوم الجمعة وريب يحصى
بكم موصوفة بخوب ورسول كريم لقيته وزيه رجلا ماضى والتاخصص باسم الله
نحو تالله يا طيات القاع قلنا ليل اى ممكن اى ليلى من البشر ولا
يقال تريبا للعبية وحق والكاف والواو لا تخص هذه الثلاثة بظاهر معين
بل تدخل على اى اسم ظاهر كان نحو تمت الباء وحقق الصباح واكملت السجدة
حق رأسها ونحو زيد كالدنيا وكالاسد والشمس وضميها والفرأنا عليها

المحجوز

نحو

ومثالها زياد شاذ ومن زعم ان معوقه ولا يخص بظاهر معين انه يدخل
على معين وغير معين فقد سهى النوع الرابع من انواع المعرب ما يرد منصوبا
وغير منصوب وهو ما يعتد بهاء الاو لا مستثنى وهو الذى كور اى اى هم المذكور
بعدا لا واخواتها اللد كالتا اى نما ذكر بعد لا واخواتها البدل على عدم انصافه
بما نسب الى سابقاى يحكم نسب الى سابق ذلك الاسم وهو المستثنى منه نحو
جاءوا القوم الا زيدا فزيد هو المستثنى لانه ذكر بعد لا ويبدل كونه مذكرا بعد
الا على عدم انصافه بالجيى الذى نسب الى القوم وهو سابق عنه وحاصل المعنى
ان القوم جاءوا وزيد لم يجرى وكذلك يعيد جأى القوم الاسما را فى التعريف لطفى
المستثنى متصلا كان او منقطعا نقول البعض ان تعريف مطلق المستثنى متعديا
ليس بسديد وقوله ولو حكما لا يدخل المستثنى المقدم اى ولو كان سابقا جأى
حكما نحو ما قام الا زيدا احد فاحد وان كان مؤخر اى زيد فى اللفظ لكنه سابق
عليه فى الحكم لانه فاعل لقام فحكم ان يكون بعد بلا فصل الاصل ان يقال ما قام
احدا لا زيدا فان كان اى المستثنى المعرب انما يخرج عن حكم سابقه فى قصد
المتكلم بان كان داخلا فى بحسب مفهوم اللفظ ثم دل على اخرجته فى القصد
بسبب ذكره بعد الا فلا يرد الشبهة التى ذكرها فى ان المبحث فمتصل اى
هو مستثنى متصل نحو جأى القوم الا زيدا اذا اشير بالقوم الى الجماعة الذين كان
الزيد منهم والاى وان لم يكن محجوزا بان لم يكن داخلا فى حكم سابقه فى يمكن
اخرجه منقطع اى هو مستثنى منقطع نحو جأى القوم الا زيدا اذا اشير بالقوم



الى الجماعة الذين لم يكن زيد منهم ونحو جاني القوم الاحرار من غير اعتبار شرط فيه
 فالمستثنى المنقطع يجوز ان يكون من جنس سابقه الذي هو المستثنى منه و
 يجوز ان لا يكون منه فما اشتبه بين الناس ان المتصل ما كان من جنس سابقه
 والمنقطع ما لم يكن كذلك ليس على إطلاقه وروى شهرة لا اصل لها اذا عرفت ذلك
 فالمستثنى بالامتثال كان او منقطعاً ان لم يذكر معه المستثنى منه في الكلام
 اعرب بحسب العامل نحو ما جاني لا زيد وما رايت الا زيد وما عرفت الا زيد
 ويصح المستثنى مفعلاً لأن تقييد العامل عن معموله الذي هو المستثنى منه لأجل
 العامل في المستثنى فالمراد بالمفزع المفزع كما يرد بالمشترك المشترك فيه
 والكلام معاً مع المستثنى المفزع غير موجب غالباً لاستقامة المعنى
 فغالب المواد كافي لأكثر المدكره فان معنى ما جاني لا زيد ما جاني جميع
 اهل العالم سوى زيد وذلك ممكن بخلاف ما موجب نحو جاني لا زيد فان معناه
 جاني اهل العالم جميعاً سوى زيد وذلك محال نعم قد يستقيم المعنى الموجب أيضاً
 نحو قلت الاسود الفاتحه والمقصود بجمع سور القران الالهة السوداء لكثرة
 قليل بالنسبة الى الاول ولذا قيدت بالغالب بقول بعض النقاد ان المفزع لا يكون
 الا بعد نفي او شبهة على الإطلاق ظاهر الفساد وان ذكر اي المستثنى منه
 ويصح الكلام معاً تماماً فان كان الكلام موجباً تصيب المستثنى متصلاً كان او
 منقطعاً وقدم المثال لهما في قولنا جاني القوم الا زيد وجاني القوم الاحرار
 فلم ينصب المستثنى بالابدال عن المستثنى فجعلنا اعتبار اسقاط المبدل منه

كما هو شأنه بغير المعنى المفزع في عدم استقامة المعنى في الموجب غالباً كان من الواجب
 ان يعيد بالالفهيه هنا ايضاً بان قالوا فان كان الكلام موجباً انصب غالباً بالابتداء
 مثل قولهم الناس كلهم حاكمون الا العالمون ولنا لا يحتاجوا في التقييد الى تكلف
 ولا اعطى ان لم يكن الكلام موجباً انظر في المستثنى فان كان متصلاً والآخر متباعد عن اللفظ
 اعطى المستثنى من الابدال عن زيد بالبعث عن الكل مع جواز انصب على المستثنى
 نحو ما فعلوا الا قبل بالرفع على البدلية عن الفعل اي ما فعلوا القوم هذا الامر الا قبل منهم
 والمعنى فعلوا قبلهم مع جواز الا قبل بالانصب استقامة المعنى ح ايضاً فان قلت ان
 استقام المعنى على كلا الوجهين فلم كان لا بد من الحسن من غيره قلت مرجعنا الاول
 ان نصب المستثنى تماماً هو نصب التشبيه بالمفعول لا بالفاعل وهو مطلق الاول اعرب
 البديل بالاصالة وبغير واسطة والثاني ان البديل انفع من غيره لأننا اذا قلت ضربت
 زيداً واسه مثلاً فهو احسن من ان نقول ضربت راس زيد مثلاً لا بد من البيان بعد
 الاهتمام بعد انتظار المخاطب لغير الكلام وفيهم الملام بكثرة الاهتمام فان تعدد اتباعه
 على اللفظ لما منع فعلى العمل نحو قولنا الا الله الا الله فلا نفى الجحش والاسم وهو مطلق على
 الفصح لأن ذكر غير مفصول بظير لا يصل في الدارس ولا محققاً قريب وهو انصب بكثرة لا
 ويصير وهو الرض بالابدال والتجديد وهو موجود والا لاستغناء اللفظ الجلال وهو
 المستثنى المتصل والكلام تام لأن المستثنى من ذكر وهو اسم لا فاعل احسن ان يتبع
 هذا المستثنى على اللفظ المستثنى منه وهو الفصح البناء او على محله القريب وهو انصب
 بكثرة لا ولاهما متعدي لأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه ولا نفى لا

لا تتفرق في انذارناى بعد اسرار الكلام شيئا باننا نقاض اثنين في المكان مرفوعا محمولا
على المحل البعيد علما بالذهب المختار بقدر الامكان فان قلت هذه الكلمة كلمة
توحيد بالافتاق واذا قد الخبر وجود الاليزم من التوحيد مطلقا لا من المفهوم من ^{ذلك}
لا الله موجودا الا الله تعالى في الوجود من غير الله تعالى ولا يلزم من ذلك غير الله تعالى
ان يكون الممكن غير الله تعالى واذا قلنا بالجنس يمكن بان يقال لا الله تعالى الا الله لم يلزم
من وجوده تم بالفعل لان الامكان اعم من الوجود فكم يمكن لا يوجد سلافا للجواريات
لهذه الشبهة اجوبة كثيرة وانها واسمها ان الخبر موجود وقولك لا يلزم من فعل الله
موجود تعالى لم يمكن غير الله تعالى قلنا ممنوع لانه لو فرض انه يمكن غير الله تم لزمن
يكون ذلك لا لشريك له ثم والله واجب وجوده فشر كذا انتم الا يكون الا واجب الوجود
فلا تصف شريك بالامكان وهذه القدرة تم توحيدهم عما يقول المشركون علوا كبيرا
فان كان المستثنى مطلقا فالجواب ان يكون الوجود النصب على الاستثناء ولا يجوز
الاتباع على الابدال لانه لا يتصور في المستثنى التقطع الا البدل للفاظ وهو لا يسكن
الامر غير روية والمستثنى انما قصد من روية وشعور والقيمين بحجوز
الاتباع نحو ما جاني القوم الهمما بالنصب على الاستثناء او حار بالرفع على الاتباع
قال شاعرهم وبلغ ليس لها انيس الا اليعافير والاعفيس برفع اليعافير و
العفيس بالابدال عن انيس بدل الفاظ لان العفوس ليس الفاظ والعفيس الابل فلا
يشملهما الا انيس تفقا لمجثا مستثنى والمستثنى بخلافه وحاشا لنصب
مع فعليتها اى مع اعتبار ان كل واحد من هذه الثلاثة فعل متعدي خضر فاعلم

والمتن في المتن

والمتن في المتن المذكور بعد منصوب على المفعولية اما ان هذا الفعل الذي شئ يرجع
فيما في ذكره في حديثه المفردات في بيان حاشا ويجز مع حرفيتها اى مع اعتبار
انها من حروف الجر وان لم تشهور نحو جاء القوم على زيد او على زيد وليس و
لا يكون اى المستثنى بهما منصوب بالخبر يتلما واسمهما مستثنى وجوبا عايد
الى البعض المدلول عليه في متن المتن من فان الكل يدل على بعضه فحينما قلنا
في ذلك جاني القوم ليس زيد ليس بعضهم زيدا ولما وجوب الاستثناء فليلا
لاننا في ام الباب فكل لا يجوز الفصل بين الاوين المستثنى بهما فكذا لا يجوز فيها
حمل عليها في هذا الباب وبما خلا وما عدل اى المستثنى بهما منصوب لا غير لان
ما فهمه ما صد رية وهو لا يدخل الا على الفعل فتعين ح كونهما فعلين وقد مر
ان المستثنى منصوب على فعليتهما ونحو من الاخصر لهما مجمل ما زائد ضعيف
جدا وغير سوى والمستثنى بهما من الاثنين مجزوا لضافته اى باضافتهما
اليه ولما صار المستثنى مجزوا يكون مضافا اليه انقل اعلم ان المضاف للذات
وقرب عبارى كلمة غير اذا انيفت الى المستثنى بما اى بالاعراب الذي يستحق
المستثنى بالانصب وجوبا في المستثنى المتصل في كلام موجب نحو جاني القوم
غير زيد وفي المقطع مطا بقا نحو جاني القوم غير حار وما جاني القوم غير حار و
بخلافه يدل مع جواز النصب على الاستثناء ان المستثنى المتصل في كلام متعلق
نحو ما جاني القوم غير زيد برفع غير على المختار وتفسير على الجواز وتفسير بحسب
العامل في المخرج نحو ما جاني غير زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير

وسوى بكسر السين مقصور ويقصها مقصورا وممدودا كغيره عند قوم
فعر ب ما يستحق المستثنى بالاعلى التفصيل السابق وهو الصحيح الذى نص
عليه ابن مالك في قوله وسوى سوى سواء اجعلا على الاصح ما الغير جعلا
وظرف عند اخرين منهم سيدويه لانه قال اذا قلت جاني القوم سوى زيد
فكانك قلت جاني القوم مكان زيد سوى عندهم لازم الظرفية لا يستعمل
غير منصوب ولما كان سيدويه عندهم فيما يذهب اليه امام الحاجة فلا بد لها
في الكافية رعاية بجانب هذا هو المذهب الاصح لكن الكوفيين ردوه والكوفي
لا يوفى قال بعضهم ليت شعري ما يقول سيدويه في نحو قولنا ما جاني سوى
زيد وما رايت سوى زيد وما مررت سوى زيد واعلم ان بعض النحاة قد
اورد شبهة في المستثنى المتصل وهو انك اذا قلت جاني القوم الا زيد فزيد
من حيث انه داخل في القوم وفرد من افرادهم بغيرهم مجبى ومن حيث انه ذكر بعد الا
بغيرهم عدم مجبى فيكون الكلام في قوله ان يقال جاني زيد ولم يجز زيد وليس
هذا التناقضا والعاقلة لا يفهم به واحسب ان اخرج اولاً عن القوم ثم اعتبر اسناد
المجيب اليهم كانه قبل القوم الا زيد جاني فلا يفهم مجبى حتى يقتضى انتهى قول
هذا لا يمين ولا ينفي من جوع لا يفهم اتفاقا على ان المستثنى المتصل يخرج عما
نسب اليه سابقا فالاسناد مقدم على الخارج بل الجواب الحقيقي ما اشار اليه بعض
الحققين وهو ان المتكلم لما قال جاني القوم اراد بهم غير زيد مجازا اطلاقا
للفظ على بعض ما وضع له وقوله الا زيد قربة لذلك المجاز فالمستثنى المتصل

مستثنى

هو الخارج في القصد عما نسب اليه سابقا بقرينة ذكره بعد الا واثرا الى ذلك
في تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع فافهم ذلك واعلم الثاني مما يروى
منصوبا وغير منصوبا اشتغل عند العامل الى الاسم الذى اعرض عنه العامل
لان الاشتغال اذا استعمل بكلمة عن معنى معنى الاعراض وعرفوه بان اسم مقدر
على عامل متفرق ناصب اليه او متعلق بواسطة او غيره بحيث لو فرغ
من ذلك الممول وسلط على الاسم لتصب كزيد ضربه وزيد ضربت علامة
وزيد ضربت به فلو سئل في الممول من هذه الافعال لوجب ان يقال زيد ضربت في
الاولين وزيد اجاب ونوت في الاخير لان مررت بعد التعدي بالياء يكون بمحض جاز
والنصب اوردان يبين حالات ذلك الاسم بحسب الاعراب فقال لا اشتغل
عامل عن اسم مقدم عليه اى اعرض عنه نصيب غيره او نصب متعلقه كالمثال الثالث
والنصب فيها بلا واسطة ومع الواسطة كالمثال الثالث كان لذلك الاسم خمس
حالات فيجب نصبه بعامل مقدر يفسره العامل المستعمل وذلك ان ذلك
الاسم المقدم اى وقع بعد ما لا يتلوه اى لا يقع بعده الا فعل كداة الشرط فانها
تختص بالفعل نحو اذا زيد القيت فاكره فزيد اسم مقدم على العامل الذى اشتغل
عنه وهو لقيت حيث نصب خبره معرضا عنه ففى زيد بلا عامل فلو رفع بالان
لزم دخول اذا شرطية على الاسم وهو غير جائز فوجب ان ينصب بفعل مقدر يفسره
التاخره فالتقدير لقيت زيد لقيته فاكره ويرفع اى يجب رفع ذلك الاسم
للمقدم بالابتداء اذا تلو اى لا يتلو اى اذا وقع بعد ما يقع بعده الاسم كذا في الجائبة

المختصة بالاسماء نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمر فلا يجوز هنا نصب زيد بفعل مقدّم
لأن حكم المذكور يلزم دخول ذا النية على الفعل وهو غير جائز فيجب ان
بالابتداء او صلة يديه اي بين ذلك الاسم المتقدم ويبدأ المشتغل بالصدر اي ما
يجوز لصد الكلام كاداة الاستفهام نحو زيد هل رايته فيجب رفعه ايضاً بالابتداء
ولا يجوز نصبه بفعل مقدّم يقصر الفعل الظاهر الواقع بعد الاستفهام لأنّه يمنع
ان يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله كذلك يمنع ان يقصر شيئاً ويترجى نصبه
اي نصب الاسم المتقدم مع جواز الرفع فيه ايضاً اذا لم يظن الفعل المطلق مع المقتضى
بكسر الظاء للشألة المجرى اسم مكان من الظن بقصرها فظان فعل الموضع التي يظن
الفعل اي يقع كثر افعالها كقوله الاستفهام نحو زيد اضربه زيد وان جاز رفعه بالابتداء
لكن لا راجح نصبه بفعل مقدّم يقصر الظاهر لوقوعه في جواز الاستفهام الكثرة
على الفعل في الكلام او حصل نصبه اي بسبب كون الاسم المتقدم منصوباً
المتبعين في العطف بان يكون الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها كلتاها فعلية
فليس حصول هذا التماس يترجى نصبه نحو قام زيد وعمر واكرمته فمروا منصوب
بفعل مقدّم يقصر الفعل الظاهر والتقدير واكرمته وعمر واكرمته فالجملة فعلية
معطوفة على جملة فعلية قبلها وهي قوله قام زيد ولورفع كان مبتدأ ومع خبره جملة
اسمية معطوفة على جملة فعلية وهذا العطف وان كان جائزاً لكن يفوت فيه
المناسبة للمذكور او كان المشتغل فعل طلب نحو زيد اضربه فيترجى النصب في الاسم
المقدم لما يحتاج الى تكلف في جميع الكلام فقد يمثّل الاصب زيداً اضربه

محتاج

فلورفع زيد بالابتداء المزمع وقوع جملة الانشائية خبراً عنه وهو كالمناقض فيحتاج الى
تكلف بان يقال زيد مقول في حق امره اي مستحق لأن يؤمر بضمه وينسأ الى الامران
اي يجوز نصب الاسم المتقدم ويقصر على السواء من غير ترجيح لاحدهما اذا لم يقتضئ
والعطف على التقديرين اي على النصب في الرفع نحو زيد قام وعمر واكرمته فان وقعت
الاسم المتقدم الذي هو عمر وجعلت الجملة اسمية فالعطف على الجملة الاسمية قبلها
وهي زيد قام او نصبت جعلت الجملة الفعلية فعلية اي فالعطف على الجملة
الفعلية وهي قام فانها مع فاعلها المستتر فيها جملة وقعت خبراً عن زيد فان قلت
اذا عطف جملة على جملة اخرى وقعت خبراً عن مبتدأ ووجوب ان يكون المعطوف
غير المبتدأ كما في المعطوف عليها نحو زيد قام وقصد المثال اعرف قوله زيد قام
اكرمته على تقدير النصب ليس كذلك كقول المعطوف عن غير المبتدأ الذي هو زيد لأن
التصريح في اكرمته بعيداً عن قوله نعم ولهذا يعين نصب بعضهم هذا المثال الى
الغلط وبعضهم اجاب بان يعترف في التابع والابتغى في المتبوع وبعضهم قد انصهر
اي زيد قام وعمر واكرمته عند اي عند زيد والمناقشة في المثال ليست من باب
الحاصلين ويترجى الرفع في الاسم فيما اي في موضع عدل ذلك المذكور من المواضع
بان لم يكن ما يوجب نصبه او رفعه وما يترجى نصبه وما يقتضئ تساوي الاثرين فيترجى
حج الرفع لاولوية عدم التقدير نحو زيد اضربه الراجح رفع زيد بالابتداء وضربه خبره
بخلاف ما لو نصب فيحتاج حج الى تقدير عامل نصب له اي ضربه زيداً اضربه
والاصل عدم التقدير الثالث مما يرد منصوباً وغير منصوب المنادى

وهو المندعوب يا نحو يا عبد الله أو يا قلب الحزن وما نحوها عبد الله أو أي
بفتح الهمزة نحو يا عبد الله أو يا قلب اليا القالم يذكره سيدي به وذكر غيره
نحو عبد الله حال كون الدعوة بهذا الحرف مع البعد أي مع المنادى البعيد
وبالهمزة نحو عبد الله مع القرب وبما مطلقا سواء كان مع القرب أو البعد
قال السيد وهذا أولى من قول ابن الحاجب المنادى هو المطلوب قبل المخرج
نداء الله تعالى في نحو يا الله لأنه لا يطلب قبله ويشترط كونه أي المتناك
مظهرا فلا ينادى له مخبر مطلقا غائبا كان أو مخاطبا أو متكلما فلا يقال يا هو
ولا يا أنت ولا يا أنا لأن النداء خطاب فينا في الغيبة ويلتزم مع الخطاب ^{لفظه}
ونعم ما قيل ولا يتعلق عند النداء يا هو وليس في لقائه من دونه وقيل بعض العرب
يا أنت ضعيف لعدم اطلاعهم ويشترط أيضا خلو أي المنادى من اللام أي
لام التعريف فلا يقال يا الرجل لكرامة اجتماع التي التعريف بل يقال يا أيها الرجل
بالفصل بينهما الألف لفظ الجلال فيقال يا الله وذلك مبني على قاعدة تجوز
اجتماع حرفي النداء مع اللام وهو اجتماع المبرين في كلمة أحدهما كون اللام دعوى
عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة فالله أصله لا الحذف والهمزة
وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة وذلك لإيق الألف سعة الكلام وبما
التي اجتماع حرفي النداء مع اللام من غير فصل بينهما في قوله من اجل ذلك يا
التي تميمت قلبه أنت بحمل الواصل على شاذ لأن اللام فيها وإن كانت
لألفه للكلمة إلا أنها ليست عوضا عن محذوف فلا يدخل تحت القاعدة

في محذوف

وقد حذف حرف النداء نحو يوسف اعرض عن هذا إلا إذا كان مقارنا مع اسم الجنس
والله به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل ولم يتعرف مثل يا رجلا وقاله
بحر الحذف فيه لأن نكرة كذا كثيرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق له من
النداء منادى والمندوب والمستغاث أي والأمر مع المندوب والمستغاث فلا حذف
منهما لأن المطلوب فيهما أمثلة الصوت وتطويع الكلام والحذف هنا فيقال يا محمد يا
وبإزائه بأشياء ليا فيهما دأما واسم الإشارة لأن كاسم الجنس في الإتيان فلا يقال هذا
في هذا لا يسبق له من النداء منادى أي لفظ الجلال الذي مع لفظ الجلال مع عدم
المشبهة لما في حذف حرف النداء من عدم الاعتناء بشأن المنادى وذلك غير جائز
بالنسبة إلى الله تعالى لاستعمال لفظ الجلال مع عدم الميم في الأغلب أي في أغلب
المواضع وقد يستعمل هذا الميم المعروضة عن حرفي النداء فلا يجوز الجمع بينهما ولذا
قال فان وجدت أي الميم لم تحذف أي حذف حرفي النداء نحو اللهم اغفر لنا فلا يقال
يا اللهم الا في ضرورة الشعر قوله يا ذا ما حدثت لما أقول يا اللهم يا اللهم يا اللهم يا
أي بلا والله أي عز وجل والألف فيه وفي قوله يا اللهم للأطلاق تفصيل لأقسام الله
من حيث الأعراب والبناء المفعول المعرف والتكريم المقصودة ببيان على رفعه على غير
صورة النداء وهو المحركة في المعرفة والحرف في التثنية والجمع نحو يا زيد مثال للمفرد
المعرفة المبني على القوم والتثنية هي المحركة التي يكون الرفع بها في غير صورة النداء فمثلا
جائز زيد ويا رجلا مثال للتثنية المقصودة المبني على الحرف الذي يرفع التثنية
به يقال جائز رجلا ومثل يا زيد في كونه مفردة معرفة يا زيد يا زيد وإن لأن

المراد بالمفرد في باب المندى وكذا في باب الالف النافية العجز هو ان لا يكون مضافا او
لاشبهها وان كان متقيا او مجموعا ولذا قال والمضاف وشبهه وغير المقصودة
تنصب نحو يا عبد الله في المضاف ويا ط العاجل في شبه المضاف اي صاعدا
في الجمل فكما ان المضاف يعمل في المضاف اليه ويختص به كذلك ط العاقل في الجمل
ويختص به ويارجل احد بيدي في قول الاعشى مثال لغير المقصودة والتنصب في
كلاهما على المفعولية لان التقدير يا دعوا عبد الله وادعوا العاجلا وادعوا رجلا
فالالف من بيدي فخذ في دعوا وحوض عند حرف التثنية واللام هذا المندى في التثنية
في باب المندى واما الاختصار فيها فهو كثير للدور في جميع الاقسام واما في التثنية
المعروفة والتكرار المقصودة لان كلاهما شبيه بكاف دعوا في الافراد والتثنية
وهذا كان شبيه بكاف ذلك في الافراد والخطاب وهذا كان حرف مقول الهم
فشبهها وشبيه شبيهها بوزان مثلها في البناء والسبب في بناء المندى
على الحركة للفرق بين البناء الاصل والعارض وكونها تامة لحركة المندى على التثنية
فان حركتها ما تنصب كما عارض وجرود ذلك في المستغاث مع اللام ولذا قال و
المستغاث ينحصر بلامها اي المندى المستغاث يحذف بلام الاستغاث
وهي اللام المجارة التي هي للاختصاص دخلت على المندى لتدل على انه الحق
بالنداء والاستغاث من بين مثال ويقع لالفها اي في المستغاث على الفتح
للفظ الاستغاث لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيجرح لتنافي شريهما
اعنى الفتح والمجر فلا يحسن الجمع بينهما نحو يا زيد واما العرب المستغاث

من

مع لام المجارة لانها من خواص الاسم فندخلها في جانب الالفية وضعف مشا
الحرف واما فتح اللام المجارة في الاسم الظاهر هنا الوقوع موقع التثنية وهو قطع مع
نحوك يا زيدا مثال للمستغاث بالالف والمندى في الوقوف والعلم اي المندى
الذي هو العلم المندى الموصوف بيا من واستحقاكون كل منهما مضافا الى علم اخر
يختار فصح اي فتح ذلك المندى نحو يا زيد بن عمر ويقع زيد من غير تبيين وذلك لكونه
ووقع المندى في الجماع لهذا الصفات في الاستعمال والكثرة تستدعي التحذف فيكون
بالفتحة التي هي الحركة الاصلية للمندى لكونه مفعولا في الحقيقة والذين ضرت
اي المندى المبني الذي توث للضرورة الشعرية فصح اي كونه مفعولا على التثنية مع
وجوب التثنية فيه لانه ليس تنوين التثنية الذي يدخل على المعربات بل هو التثنية
لرفع الضرورة الشعرية فلا يغير المندى السبب لمحوه معربا ونحوه بلامه اي كونه مفعولا
منصوبا لان التثنية للضرورة والتنوين من اراء العرب يجوز اعتبارا وجعل معربا بالفاء
سبب البناء فيه لوجود التنوين نحو سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر
السلام وحمل الشاهد مطر الاول لان الثاني غير منون والفتحة في عليها السلي اخت
امنية الاخرى الشاعر كان سلي من اجل النساء والاخرى مجزها حاشا بفتحها
بمطرو كان رجلا من اقص الناس فغضبا لاجل وافتد القصيد ومن جعل اياها
كان المالكين يحكم سلوى عليه نكاحها مطرا بلام فان يكون النكاح اصل شديدا
فان نكاحها مطرا حرام القول سلام الله والقيام جمع نام والمعنى ظاهر والمندى
المكرر المضاف مجزها فصح ونسبه كيم الاول في قوله بلامهم عدي اما التثنية فلا تزداد

نفسه
دلت قرا محمد
دلت قرا محمد
لأن جميع

لا على قياس الشهر وذلك لأن المعدود أعني المستعمل لا يكون فيها التجمعا كما هو في الجمع ثم
باعتبار الجماعة فأنشأ العددا بصاف المذكر لطابق المعدود وتكرار عاية هذه المطابقة
في الموت يحصل الفرق بينه وبين المذكر ولم يفعلوا بالعكس لأن المذكر لشرافة سبق
في الاعتبار والدليل على ذلك قوله تعالى فخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام
لأن الليالي جمع الليلة والأيام جمع يوم فقيم الأحكام العدد في التذكير الثاني
ونقول أحد عشر رجلا وأثنى عشر رجلا يذكر الجوزين في المذكر واحد عشر امرأة
وأثنى عشر امرأة يتألف الجوزين في الموت على قياس الشهر فيهما ونقول
أيضا ثلثة عشر رجلا وأربعة عشر رجلا وخمسة عشر رجلا والستة عشر رجلا
لجوز الأول وتذكر الجوز الثاني في المذكر ثلثة عشر امرأة وأربعة عشر امرأة
أربعة عشر امرأة في المذكر الجوز الأول وتذكر الجوز الثاني في الموت على القياس
في أسماء العددا فجاء الجوز الأول فيهما بحالة قبل التركيب وأما تذكر الجوز الثاني
في المذكر فلهذا اجتماع تأنيدين من جنس واحد فيهما هو الكلمة الواحدة بخلاف
أحد عشر امرأة وأثنى عشر امرأة فالتأنيدين فيهما من جنسين وذلك في أحد عشر
واضع وأما في ثلثة عشر فلأن التأنيدين وإن كانت للتأنيث لكنها حملت
على اجتماع اثنين فأتى بها بالذكور لأن الفعل الذي هو المذكر لم يخص للتأنيث
وأما تأنيث الجوز الثاني في الموت فلا تليما وجب تذكر المذكر كعرف وجب
تأنيث الموت لأفهام المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وليس توان
أعلى المذكر والمؤنث في عشرين وأخواتها من اثنين إلى تسعين قول عشرين رجلا

هذا هو الوجه في تأنيث الجوز الثاني في الموت
لأن الجوز الأول في المذكر تأنيث الجوز الثاني في الموت
لأن الجوز الأول في المذكر تأنيث الجوز الثاني في الموت
لأن الجوز الأول في المذكر تأنيث الجوز الثاني في الموت

عشرين

وهذا هو الوجه في تأنيث الجوز الثاني في الموت
لأن الجوز الأول في المذكر تأنيث الجوز الثاني في الموت
لأن الجوز الأول في المذكر تأنيث الجوز الثاني في الموت
لأن الجوز الأول في المذكر تأنيث الجوز الثاني في الموت

من وعشرين واثنتي عشرة وهكذا إلى تسعة وعشرين رجلا وضع وعشرين امرأة يتألف
عليه في المذكر ويتذكر في الموت الماسبق ولما فرغ من مباحث المغرب شرع في مباحث
المبني فقول المصنفات مبتدأ خبره قوله **فيها المضمرة** وأما مبني المشبه بالمعروف في
الوضع فإن وضع أكثر الضمائر على حرفي وصرين كما هو الأصل في وضع المعروف والباقي على
وهو على المضمرة أو وضع المتكلم لهما أو مخاطب نحو أنت أو غائب سبق ذكره لفظا ومعنا
ولو حكما أي ولو كان سبق المذكر حكما أو المراد بالسبق اللفظي أن يكون السابق ملفوظا دائما
فحقبة مثل ضرب زيد علامة أو تقدير مثل ضرب فلان زيد والسبق المعنوي أن يكون السابق
مذكورا من حيث المعنوي لا من حيث اللفظ وذلك المعنى أما مفهوم من لفظه بعينه كقوله تم
اعد لوا هو أقرب للقوى فإن جميع الضمير هو العدد لا المفهوم من عدله أو من سياق
الكلام وبما سببه المقام كقوله تم ولا يورث لكل الواحد منهما السدس لأن لما تقدم ذكره الجوز
دلى على أنه ثمة مرة فأكثر سبق ذكره معناه وأما السبق العكسي فكأن في ضمير الشأن والقصة
لأنه إنما يجلي من غير أن سبق ذكره قصد التعليل بقصة بذكرها بهمة ثم مفسر ليكون
لوضع في النفس فصار كأنه في حكم العايد إلى التحديد المعهود بين المتكلم والمخاطب نحو
قوله تعالى قل هو الله أحد فإن استعمل بنفسه ولا يحتاج إلى كلمة أخرى فيكون كالجمع
منها فمقتضى قوله لا تعبد غيره كإلام الظاهر في الاستقلال والآي وإن لم يستعمل ضمير
بالنجاح الظاهر في الفصل ويكون كالجوز مرة متصل بوضعت فهو كالجوز من الكلمة في عدم الاستقلال
والضمير للفصل لأن إصاام مرفوع كضربت وصحوب كضربك ومجر كضربك والضمير لضمين
لأنه غير مجرور فيكون مرفوعا نحو اللهم أنت ربنا ونصونا ونحياك ونميتنا ونعبدك ونعصا

ولا يسوغ أى الإيجوز انما انما الضمير المنفصل مفعولاً كان او منصوباً الاعتدال المتصل لأن وضع الفعل
 لا اعتبار بالمتصل الخصر فمفعول لا يسوغ الانفصال ولذا قال ابن مالك وفي اختيار الراجح
 المنفصل اذا تأتى ان يجرى المتصل فلفظت في انت ربنا مبتدا وعامله مفعول متعذر
 ان يتصل اللفظ بالمعنى وكذلك اياك في اياك تعبد لما قدم على عامله لقصد الخصر اعتنع انما
 به لأن اتصال المفعول لا يكون الا بالآخر وان في هاء سلبية وشبهه بالمتحارب الى الضمير
 في اعتبار اتصاله وانفصاله وصل فعل امر اصله اسئل وفاعل مبتدأ والنون للوقاية والياء ضمير
 المتكلم والها ضمير الغائب والاول عرف من التثنية فالمراد يشبهه كقوله فمبين اولهما
 اعرف وغيره مفعول نحو اعطيتك ذلك ان تقول زيد سلبية او سألته اياه واللام اعطيتك
 او اعطيتك اياه فالأصل باعتبار عدم الاعتدال بالفصل بما هو متصل والانفصال باعتبار
 الاعتدال بالفصل بما يفصله واما اذا لم يكن الاول عرف نحو اعطيتك اياك تعين انفصال
 التثنية لئلا يلزم في صورة الاتصال تقديم احد المتساويين على الاخر من غير مرجح كأنه
 اذا كان الاول مفعولاً تعين اتصال التثنية ايضا فمفعولك لأن الفصل بضمير الرفع كلافصل
 لأنه كالجزم من الفعل ويدل على ذلك اسكان الباء في ضربت فانه لا يقع قولى اربح ففحات
 فيها هو كالحركة الواحدة مسألة وقد تقدم على الجملة الخبرية ضمير غايه مفسر بها أى تلك
 الجملة لأن ايهام الشئ ولا تم تفسيره ثانياً او وقع في النفوس ويشترط ان يكون مضمون
 الجملة من الامور العظيمة نحو قول هو الله احد فلا يقال هو الله باب طائر ومضى غير الشئ ان
 كان مذكراً وضمير القصيدة ان كان مؤنثاً بحسن تأنيده ان كان المؤنث فيها اعنى تلك الجملة
 على الفصل المناسبة بين اجزاء الجملة وانما يجب تأنيده لعدم عوده الى ذلك المؤنث

والمراد من قوله
 انما الضمير المنفصل
 مفعولاً كان او منصوباً
 انما الضمير المنفصل
 مفعولاً كان او منصوباً

على الفصل المناسبة

بأنه ليس الى الحديث المنوع المفسر بتلك الجملة تأنيده بتأويل القصيدة فهو من جهة
 بخلاف ما اذا كان المؤنث فيها فضلة فلا يحسن ان يقول انها ليست عرفة لأن هذا الضمير
 مقصودهم فلا يراعى مناسبتها للفضلات وقد يستتر اذا كان عامل اللفظ اولا يعمل
 كونه مبتداً الا لا يتبدل او نواسخه ولا يبنى ولا يجمع فلا يقال هما زيدا ثم وعرجا
 لأن الجملة وان كثرت فهي حديث فلا فائدة في تأنيده وجمعه ولا يضرب في لانه كناية
 عن الشئان والقصيدة وهما بمعنى الجملة فلا يفسر الا بالجملة ولا يتبع مضارع مجهول أى
 لا يقع متبوعاً لأن بعض التوابع كالتأكيد والبدل والبيان يفيد وضوح المتبوع
 وهو ينافى الغرض من وضع هذا الضمير من ايهامه ولأنه لا يجوز ان يقع موصوفاً لأن
 الضمير لا يوصف ولان يعطف عليه لأنه خبر عن جملة مستغنية عن الرابطة لكون تلك
 الجملة في المعنى نفس ذلك الضمير وعبارة منه فلو عطف عليه غيره لشاركت في كون خبراً عن
 جملة خالية عن الرابطة وهو متنع في غيره نحو هو الأمير كعب مثال لما حل فيه الابتداء
 مع تذكيره وهو عند كعبه مثال لتأنيده الضمير لكون المؤنث في الجملة جهة وانما الضمير
 مثال لما كان عاملاً حوفاً ناسخاً وانما بارز وكان الناس صفان مثال لما كان عاملاً فعلاً
 ناسخاً وهو مستتر فيه وتام البيت اذا امت كان الناس صفان شامت واخر من
 بالذي كتبت اصنع أى كان الشئان فائدة ذكر بعض المتأخرين عود الضمير الى المتأخر
 لفظاً ورتبة في خمسة مواضع وذلك اذا كان احد الضمير مفعولاً بآول العامر والمبتدأ
 في الاسم الظاهر الواقع بعدهما واعلم الثاني خبراً كرهافى واكرمت الزيد بن قاتل
 اسم ظاهر تنازع فيه اكرامان واكرمت واعلم في اكرمت حيث نصب على المفعول له

لان قوله
 انما الضمير المنفصل
 مفعولاً كان او منصوباً
 انما الضمير المنفصل
 مفعولاً كان او منصوباً

واضع الفاعل في كومان والمفعول متاخر عن الفعل لان مرتبة المفعول متاخر عن
 عامله او كان اي الضمير فاعلا باب نعم اي فعل المدح والذم مفسر بغير نحو نعم رجلا زيد
ففاعل نعم ضمير بهم راجع الى المفسر اعني رجلا والمفسر متاخر لفظا ورتبة عما فسره
 او كان مبدلا من اي من الضمير اسم ظاهر فلا يكون مرتبة هذا الاسم الا الاول لان البدل من الاول
والتابع متاخر عن متبوعه مطلقا لنحو ضربت زيدا فزيد بدل عن ها ضربت ومرجح لذا رجلا
رب على ضعف لضعف رب على اسم ظاهر فلا يكون مرتبة هذا الاسم الا الاول لان البدل من الاول
 هذا الضمير لا بها مجهول مجهول رجلا راجع الى مرتبة الضمير متاخر عما يتميز او كان الضمير لشئ
والقصة كأن تفصيل ومنها اي من التي باب اسماء الاشياء و بنيت لشبهها بالحرف في الخط
 لان الاشياء من معاني الحروف وان لم يوضع لها حرف وهي الاسماء الاشياء طما اي
اسم مبتدئ وضع لها الباء للمحسوس شبه الى الباء فالمفرد المذكر اذا كان مرفوع المحل
او منصوب او مجرور ولم شاء ان اذا كان مرفوع المحل وغير من منصوب او مجرور
 ففهم اللفظان مبتدئان وضعا مختلفان الصيغة وكونهما على صورة نلتية المعرب تفارق
بمعولان الصيغة فهما هكذا انفتحت من الواضع وزعم الشارح السيوطي على اعرابها واستند
بما لا يخلو من ضعف وهو ان التثنية من خواص الاسم فاد عرضت على الاسم المبتدئ واضحت
لشابهة الحرف واذا تعارض اقتضاها حكم بسقوط مقتضاها والرجوع الى الاسم
والاصل في الاسم الاعراب ويروى عليه ان لزم هذا الدليل لوجوب اعراب الصيغة التثنية في
الله او اخر ايض وهو لم يقال مرفان قيل ان التثنية في الضمائر والغير ما خوذة من المفرد زيادة الحرف
يا وضع للمفرد لفظ والتثنية لفظ آخر كاف الحروف والضمير من خواص الاسم ما اخذت

من المفعول

من المفرد كل ما يزيادة الالف والنون في الرفع والنون في النصب والحرف في النصب
 الابداد المذكور فلما لم يكن للمراد ان الالفاظ اسم الاشارة اليه كالفما بر والحروف وضع
 كل منها المعنى الخربوع على حدة فابته في الباب ان يصح في المرفوع والمنصوب في التثنية
 لا يتفقنا على صورتها معرب لانها اخذت من المفرد والواجب ان يقال فيان وفعل
 كما يقال رجاان وعصوان في رجي وعصى وان يجمع من لفظ المفرد اليه على ان يكون
 المثني في الخالق الاعراب والبناء والظرفية اعني المفرد والجمع عرب وبخالفه الاعراب في
 التشاكل اللفظي عجيب وكيف كان فالأقوى عند الجمهور والمعتن ان يبين مبني
 واللام منصوب المحل ومجرور واما ان هذا ان لسانه بصيغة الرفع مع انه في محل النصب
 لكون اسم ان متاخر بانه ليست ان هذه من الاحرف المشبهة بالفعل حتى يكون
 اسمها في محل النصب بل هي حرف جواب بمعنى نعم وهذا ان لسانه مبتدأ
 وخبر ومحل المبتدأ محل الرفع والقول بان وروان بمعنى نعم لم يثبت مرده ويقول
 ابن زيبر لمن قال لعن الله فاقه حملته اليك ان وركبها اي نعم فركبها اذ لا يجوز
 جدي في الاسم والخبر جميعا واما الاعتراض بان اللام لا تدخل على خبر المبتدأ فالجواب عنه
 انها لما دخلت بعد ان هذه شبهها بان المؤكدة لفظا وقيل لما اجتمعت الف هاء
 والفاء التثنية في التقدير فتر بعضهم سقوط الف التثنية والباقي الف هذا ولذا
 لم يتغير وقيل هذا مبني على لغة بني الحارث في اجراء المثني بالالف دائما كقوليات اباها
 واما اباها قد بلغنا في الجهد فايها حاجت لم يقل فايها مع انه مفعول لقوله قد بلغنا
 وخبره للجهد والالف للاطلاق واما اني بصيغة التثنية مع ان الجهد فايها واحد

وهو ان يجمع من لفظ المفرد اليه على ان يكون

والاشياء التي
 من جنسها
 والاشياء التي
 من جنسها

اعتادوا بالبيع ابيها وجدها اياها والموث واحدة ذاقيل هي الاصل في لغات الموث لانه
 لم يبق منها الا هي وحي وقيل هي الاصل لكونها بازا والحمد لله الذي نبهني ان يناسبها
 وزده بقلب الحفرة ها وحي بقلب الالف يا وحي كذا في قلب الالف ها ولذا دأبوا
 الموث فان رعاى في محل الوقع وبين نصبا وجرأ ولهم معهما اى جمع المذكر والمؤنث والالف
 مثلا وقصر اى ممد وقفا وقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء فالاول نحو والى
 هم المنقون والثاني نحو والى في قوله هل يترجمكم رسالة موصل ام ليس يرفع في اولك
 الولد والاولك يقع الحفرة الرسالة والمخاطب في ترجمكم ليس كان وام للأضرب معنى بل
 والاشارة في اولك اليهم وتدخلها يفتح تدخل على والاشارة والاشارة ها والقبيل للقبيل
 على الثاني واليه ولحقها اى تلقى بالاشارة والاشارة كان الخطاب تنبها على حال الخطاب
 من الافراد والقبيلة والجمع والتذكير والتأنيث مخذلة ذاك الى ذاك وكذلك البواقي
 وهذه الكاف حرفا عاما لانتفاع وفتح الظاهر موضعها ولو كانت اما مقصورة لم يفتح
 ذلك مخفضة بك وبك بلا اى حال كون تلك الكاف مخففة عن اللام نحو ذلك يكون
 للموسط ومعه اى مع اللام نحو ذلك للبعيد ومصاحبة اللام مع تلك الكاف
 جارية الا فى المتن مطلقا من غير تعقيد بشئ فلا يقال فانك بل ذاك
 والاف في الجمع عند من مئة فلا يقال ولا ذلك والاف في دخل حرف الغيبة فلا يقال
 هنالك بل يقال هنالك وذلك لاجتماع كثرة الزوائد ومنها اى من المبتنيات
 الموصول وهو قسمان حرفى واسمى والحرفى مسمى الاصل لان الاصل في كل
 حرف ليسا فهو كل حرف اول مع صلته بالمصدر اى بمصدره تلك الصلة و

هو

وهو خمسة اسوف ان مفتوحة خمسة مشددة اثنتون وان بالقصر والسكران وما وكي
 ولو فطنتها ههنا لا لضبطه ووصول المحرف خمسة كما رزوا ان كان وقاى فاعلم
 وان كان توصل باسمها ضعه نحو لم يكن لهم انا انك اى نزلنا القرآن وان توصل
 بالماضى نحو محبت من نام زيلاى من قيامه بالمضارع نحو وان تصوموا خير لكم
 اى للموكل وبالاخر نحو اشران تم اى بقيامك وان توصل بالماضى نحو بما نسوا يوم
 الحساب اى بسبب ذنبا انهم هذا اليوم والمضارع نحو اجبى ما تفعل اى ففعلك
 ويجعل اسمية بقلته نحو قول على عليه السلام بقول الدين ما الدين يا قباى بقائه
 وك توصل بالمضارع فقط لكلا يكون على المزمين حوج اى لعمد كون النهج عليهم
 ولو توصل بالماضى نحو ودت لو تكرر فى كرامك اى وبالمضارع نحو ابود واحد
 اى يعيرك سنة اى يهينها تكميل البحث الموصول الموصول الا بغير اى اسم مبنى
 زنة الى صلة وعيد وعرف الصلة بانها جمل مذكورة بعد الموصول مشتملة على
 خبر عايد اليه تعريف كل منهما بالآخر يستلزم الدور وتوقف معرفة كل منهما على
 الاصول والصلة على معرفة الآخر والدور باطل وبايستلزم الباطل ايضا
 نيا بطلان هذا التعريف للموصول الاتقى والجواب ان الملة بالصلة هذا معناها
 اللغوى وهو المتم للشيء والذى هذا الموصول في تعريفها هى الصلة الاصطلاحى
 فلا دور والدليل على ذلك قول عايد بعدها انه هو الخارج مثل الذى حيث مما افقر
 الصلة وجملته مضافة اليها غير مشتملة على عايد ولو كان الملة بالصلة معناها الاصطلاحى
 المشتمل على العايد كما عرفت لخرج مثلا ما ذكره عن التعريف بنفس الصلة لم يخرج القول عايد

